

LSI  
SIP





المكتبة الجفنية

الحجرات الخمسة

البنية قروش



٣٣

١١١

الجفنية - دار الجوهري للمراسلة والفسر  
٦ شارع سكاكيني باشا تليفون ٤٤١١٠



٤٢٣ ٣٢ ٥٤٨

الحجر المحترم

المكتبة الجنسية  
٦ شارع سكاكيني باشا مصر

## كلمة لا بد منها

هذا كتاب يبحث الناحية الجنسية من وجهة نظر قانون العقوبات . فهو يهصر الناس بالاختلاف التي يتعرضون لها نتيجة الانقياد لشهواتهم . وهي أخطار قد تصل الى الحكم عليهم بالاشغال العاقة مدى الحياة .

وقانون العقوبات يفترض أن الناس يعلمون بالقانون ولذلك فهو يعاقبهم على كل فعل يقعون به تحت طائلته ولو كانوا في الواقع يجهلون حكم القانون فيه .

ولقد تلخى على كحام ركة حتى أن الناس يجهلون كل الجمل أحكام القانون في هذه المسائل ويبدو ذلك في وجوه الدافع الفرية التي يقدمون بها أمام النيابة وأمام القضاء ظنين أنها تنجهم من العقاب فلا يكون من نتيجةها الا أن توضعهم تحت طائلته .

وأذكر على سبيل امثال تلك القضية التي نشرتها في جريدة المصري تحت عنوان زوج واحد وخمس أصدقاء . حيث كان دفاع أحد المتهمين الخمسة أنه قد اتصل بالزوجة برضاها ولو عرف هذا المتهم أن رضا الزوجة لا ينفي وجود الجرم لما أقدم على ارتكابها .

ولواقع أن أحد أئمن يقدمون اثر المخالفة على هذه الجرائم لو عرف حكم القانون على حقيقته لما أقدم على ارتكاب مثل هذه الاعمال التي تودي به في الهاوية . وبذلك فان مثل هذه التبصرة للناس بانقارن سوف يكون لها حتما أثر كبير في التقليل من اترقوع في هذه الجرائم الاخلاقية التي نشكو منها مر الشكوى في هذا العصر الذي نعيش فيه .

ولقد كان أكبر اعتيادي في اخراج هذا الكتاب على مؤلف أستاذنا السيد  
المرحوم الأستاذ أحمد أمين بك ، وعلى محاضر جلسات البرلمان عند تعديل قانون  
المقوبات في سنة ١٩٣٧ ، ثم على بعض الفصول التي كتبها في رسالتي الحصول على  
درجة الدكتوراه في القانون في مسئولية الطبيب من الناحية الجنائية وعلى الأخص  
في البحث الخاص بالاجهاض ، وأخيرا على مجموعات الاحكام وأخص بالذكر منها  
المجموعة التي نشرها الأستاذان عباس فضل ورياض ابراهيم باسم عماد المراجع .  
- وأرجو أن تغني هذه الإشارة عن النص على المرجع في كل موضع . خصوصا  
وأنى لست أكتب هنا لرجال القانون بل للجمهور .  
وأرجو أن أكون وفقت فيما قصد - اليه من النفع به في هذه الناحية الهامة  
من نواحي حياتنا الاجتماعية .

محمد توفيق الدينوري



# مقدمة

كانت الشرائع والقوانين القديمة تعنى بتحريم الرذيلة بكافة أنواعها وتزول  
بمركبها أشد أنواع العقاب محافظة على الآداب وحرصا على الفضيلة من أن تنبث  
بها الشهوات .

ولكن الحداثيين من رجال التشريع وأوا في ذلك تجاوزا لحدود القانون الوضعي  
وأنه إذا ساغ للاديان أو للاخلاق أن تنصب نفسها حارسة على الآداب فإن ذلك  
لا يجوز للشارع ، لأن القوانين دائرة أضيق من دائرة الاخلاق ، فهما قد يتفقان في  
بعض الأمور ولكنهما يختلفان في أمور أخرى كثيرة .

والواقع أن علم الاخلاق يصح أن تكون مرشدا للبر في حياته وفي علاقاته  
مع غيره من الناس . ولكن القانون لا يمكن أن تكون له سلطة مستمرة في حياة  
الناس الشخصية ، إذ لا ماسيل إلى حمل الناس على احترام أوامره ونوايه إلا  
بالعقوبة ، وهذا يستدعى مراقبتهم على وجه الدوام . ولا ماسيل إلى ذلك إلا بالتجسس  
على أحوال الأفراد وأسرار العائلات ، وفي هذا من الضرر ما يفوق بكثير الفائدة  
المرجوة من القانون .

لهذا حرص واضعوا القوانين الحديثة على عدم التعرض بالعقاب للجرائم  
الأخلاقية إلا في حدود معينة ، فلم يعاقبوا على الرذائل والآثام لذاتها بل لما يترتب  
عليها من الضرر بالأفراد أو بالمصلحة العامة . وقد اتخذوا كقاعدة أن الأفعال  
الشخصية المحضة لا عقاب عليها . أما إذا تعدت إلى الغير فإن رضا هذا الغير بها  
يعدم الجريمة ويمنع من العقاب ، إلا إذا ترتب عليها اعتداء على حق الغير أو على  
مصلحة المجتمع .

وعلى هذا لم يحرم القانون الفرنسي والقوانين التي استمدت منه أحكامها ،

كالتقانون المصرى ، من الأفعال المثافية للفضيلة سوى الأفعال التى ترتكب علنا .  
والأفعال التى ترتكب بنهر رضا الطرفين ، أو التى ترتكب على من ليس أهلا للرضا ،  
والأفعال التى تنهك بها حرمة الزوجية ، والأفعال التى يراد بها اغراء الشباب  
على الفجور .

غير أنه لا يزال فى بعض القوانين الأخرى أثر من تعريم الرذيلة لذاتها ، فالتقانون  
الانجليزية والألمانية والتسوية والمجرية تعاقب على وطء المحارم وعلى اللواط ولو  
برضا الملوطة به ، كما تعاقب على اتيان البهائم . والقانونان الألمانى والايطالى يعاقبان  
أيضا على اتخاذ القيادة حرقة ومرزقا ، والقانون السويسرى يعاقب على البغاء .  
وقد نص قانون العقوبات المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧ على معاقبة القوادين  
الذين يعملون فى رزقهم كله أو بعضه على ما تنسبه النسوة من الدعارة وقبل ذلك  
لم يكن قانون العقوبات المصرى يعاقب على ذلك مع خطورته .

وقد نص الشارع المصرى على أحكام جرائم هتك العرض وافساد الأخلاق  
فى الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . وقد أدخلت على قانون  
العقوبات المصرى عدة تعديلات فى هذا الباب . فقد كان فى المواد من ٢٤٦ الى  
٢٤٨ من قانون ١٨٨٣ خلط كثير لانه كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور  
( الواقع ) وأخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة فى بعضها وجاهل قانون سنة  
١٩٠٤ فصاغ هذه العبارات صياغة جديدة وأدخل فيها أربعة تغييرات مهمة  
لجعل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل استعمال التهديد  
كاستعمال القوة وجعل السن الذى يعتبر فيه الرضا أربع عشرة سنة بدلا من  
اثنتى عشرة فى المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن موافقا للسن المقررة  
فى معظم الشرائع الاجنبية ونص على عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص  
طفل لم يبلغ السابعة بدون حاجة لما اذا كان الطفل قد هدد أو لم يهدد نظراً لصعوبة  
تقدير ذلك لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد .

وفى سنة ١٩٣٣ زيد سن الرضا الى ١٦ سنة فى المادة ٢٣٢ ثم  
جهل قانون سنة ١٩٣٧ فرفع سن الرضا الى ثمانى عشرة سنة وأضاف جريمة

الباطلة أو اتخاذ القواعد حرة ومرتزا، وبذلك أصبحت جرائم العرض  
منه هي:

- ١ - اغتصاب الاناث .
  - ٢ - هتك المرض .
  - ٣ - التحريض على الفسق والفجور .
  - ٤ - الونا .
  - ٥ - الفعل القاسح العلى .
  - ٦ - الباطلة أو اتخاذ القواعد حرة ومرتزا .
- وستتكلّم على كل واحدة من هذه الجرائم في فصل على حدة، ثم نخصّص فصلا  
لجريمة الاجهاض لملائمتها لوثيقة بهذه الجرائم
-

## الفصل الأول

### جريمة الاغتصاب

نص القانون على هذه الجريمة في المادة ٢٦٧ حيث يقول : « من واقع أتى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ... » ،

وقد اختار المشرع التعبير عن هذه الجريمة بكلمة ( واقع ) ، وكان القانون القديم يستعمل كلمة ( اغتصب ) واللفظ القديم كان يتضمن معنى الاكراه بغير حاجة إلى الدلالة عليه بكلمة أخرى . ولذلك فقد اضطر واضع القانون الجديد إلى إضافة عبارة « بغير رضاها » إشارة إلى ذلك ، لأن الاكراه أو انعدام الرضا ركن من أركان هذه الجريمة لا وجود لها بدونه .

#### أركان الجريمة

هذه الجريمة لا توجد إلا بموافقة أتى بغير رضاها . كما ندل عليه عبارة المادة ٢٦٧ ، وهي مكونة من ثلاث أركان :

١ — موافقة أتى موافقة غير شرعية

٢ — انعدام رضا الأتى

٣ — القصد الجنائي

١ — الموافقة :

أهم ما يميز جريمة الاغتصاب عن جريمة ذلك "امرض ان الاول لا توجد إلا إذا حصل الرضا فعلا ، فلا بد فيها من الإيلاج . وهذا لا يصدق طبعا إلا على الجريمة التامة ، أما "شروع فكفى فيه البدء في فعل بقصد الإيلاج ولو لم يتم فعلا . ولذلك يقرر بعض الأطباء "الشرعيين إن جريمة الاغتصاب لا يمكن أن تقع على طفل صغير لامتحالة الإيلاج لضييق المكان وقد علق علي ذلك الأستاذ أحمد أمين بك فقال إن هذا لا يصدق إلا على الجريمة التامة . أما "شروع فيها فممكن ويجب العقاب عليه .

ولا يقع الاغتصاب المعاقب عليه إلا من رجل ، وفي القانون الإنجليزي يعتبر  
القبي الذي لم يبلغ الرابعة عشرة غير صالح لارتكاب هذه الجريمة وقد حكم في مصر  
بالأعقاب اذا اتضح من شهادة الطبيب أن الجماع ليس عن إهتتون ، أو ليس فيه  
قوة لتتأمل ، ويدخل في هذا الحكم القلام الذي لم يبلغ سن الحلم .

ولا ترتكب جريمة الاغتصاب إلا على أتى ، ولا تتم إلا بالإبلاج في المكان  
المعد لذلك . أما الإبلاج من خلف فلا يعد اغتصاباً بل يعد منك عرض يدخل في  
حكم المادة ٢٦٧ التي سيجي ذكرها ، ويعاقب عليه ولو وقع من الزوج ، إذ ليس  
ذلك بما يباح له شرعاً . والواقعة لا تدخل كذلك في حكم هذه المادة ، بل تعد منك  
عرض معاقباً عليه اذا وقع على كبير باكره ، أو على صغير ولو بنهر باكره ،  
وتعتبر فعلاً قاصحاً منطبقاً على المادة ٢٧٨ اذا وقعت علانية ولو مع الرضا .

ولا يعد القتل اغتصاباً إلا اذا وقع على امرأة على قيد الحياة ، أما القتل  
بالأموات - وهو كسر القروع بفرنسا - فلا يدخل في حكم المادة ٢٧٨ ، ولا عقابه  
عليه إلا اذا اقترن بانتهاك حرمة القبور بالتطبيق على نص ( المادة ١٦٠ ) من قانون  
المقبريات وهي نص مما ينص عليه على عقاب كل من انتهك حرمة القبور أي  
الجبانات أو دونها بالحبس المدة ستة أو برامة الى ٥٠ سنة مصرى

ولا اغتصاب إلا اذا كانت الواقعة غير مشروعة ، فالزوج الذي يواقع زوجته  
كرها لا يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ ، لأنه يملك مباشرتها شرعاً  
ولو بنهر رضاها .

وقد جله في حكم محكمة النقض في سنة ١٩٣٧ ان القانون لا يعاقب على الواقعة إلا  
إذا كانت قد وقعت بعد رضا . وعدم الرضا له أثر ظاهر كالمقاومة بالقوة أو بالإكراه  
من جانب المواقع أو أثر غير ظاهر بزال الاختيار بالنوم أو بمادة مخدرة - وأما  
أن يحتمل المواقع بادخال النش على من واقفها حتى ترضى بالواقع فذلك لم ينص  
على عقابه القانون . والعبرة في باب الواقعة حصول الرضا مهما كان سببه وقد حصل  
واستمر استمتاع كل من الزوجين بالآخر مدة طويلة فلا معنى للقول بأن الواقعة

نت بنير رضا وقت وقوعها ، وفي الشريعة الاسلامية لا يقام الحد على الواطئ .  
اذا كان الوطئ بشبهه .

اما اذا واقع الزوج زوجته كرما بعد الطلاق ، فيختلف الحكم بحسب ما اذا كان الطلاق رجعيا أو بائنا ، فاذا كان الطلاق رجعيا فهو لا يرفع أحكام التكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة ، فلا يحرم الزوج الدخول على مطلقته ولو من غير اذنها ، ويجوز له الاستمتاع والوقاع ، ويصير بذلك مراجعاً ولو حصل ذلك بنير رضاها . أما اذا كان الطلاق بائناً ، أو أصبح كذلك بانقضاء عدة الطلاق الرجعي ، فإنه تحرم عليه مباشرتها ، وإن فعل بنير رضاها عوقب بالمادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

وقد حكمت محكمة النقض في سنة ١٩٢٨ ان المرأة المطلقة طلاقاً غير رجعي ولم تمل بطلاقها ، وتعتمد زوجها اخفاء أمر طلاقها عليها ثم واقمها فيعتبر هذا اكراهاً أدبياً وتكون الحادثة الواقعة أثى بنير رضاها . اللهم الا اذا ثبت للمحكمة أنها لو كانت علمت بطلاقها لما امتنعت عن قبول واقمها وقد جلد في هذا الحكم أنه ليس للزوجة المسلة حرية الاختيار في التسليم في نفسها لزوجها وعدم التسليم ، بل هي مجبرة بحكم عقد الزواج وبحكم الشرع الى موافاة زوجها عند الطلب . وليس لها أن تمتنع بنير حذر شرعي والا كان له حق تأديبها .

وللزوج في الشريعة الاسلامية حق ايقاع الطلاق بمشيئته موحده من غير مشاركة الزوجة ولا اطلاعها . فاذا طلق زوجته وجهل عليها أمر الطلاق فإنها تظل قائمة فضلاً على حالها من التأثير بذلك الاكراه الأدبي الواقع عليها من قبل عقد الزواج والشرع المانع لها من حرية اختيار عدم الرضا عند ارادته .

واذن فاذا طلق الزوج زوجته طلاقاً مانعاً من حل الاستمتاع وكنم عنها أمر هذا الطلاق عامداً قاصداً ثم واقمها وثبت بطريقة قاطعة أنها عند المواقعة كانت جاهلة تمام الجهل بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل للحل ، وثبت قطعاً كذلك أنها لو كانت علمت بالطلاق لامتنعت عن الرضا له . كان وقاعه إياها حاصلاً بنير رضاها

وحق عليه العقاب المخصوص عنه بالمادة ٢٦٧ ع لأن رضاها بالواقع لم يكن حراً ، بل كان تحت تأثير إكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهله .

وبعد منتصباً من واقع أنى بغير رضاها ، ولو كانت خليكته التي كانت تعاشره معاشرة سفاح

#### ٢ - انعدام الرضا

لا اغتصاب إلا اذا حصل الواقع بغير رضا الاثنى ، سواء أتوصل الجماع الى ارتكاب الجريمة باستعمال القوة المادية ، أو القوة الادبية ، أو بالإكراه ، أو بالمباغضة ، أو بالمكر والخيلة

أما القوة المادية فلا تكون معدومة للرضا إلا اذا وقعت على نفس المجنى عليها قاطعة التي تستعمل في كسر الأبواب أو النوافذ أو التسلل الى مكان المرأة لا تدخل في المعنى المقصود هنا ، اذا سلطت المرأة نفسها بعد ذلك طوعاً واختياراً .

ويجب أن تكون القوة كافية لمنع مقاومة المرأة ، وإلا فلا عبرة بها ، وعلى كل حال فلا ينظر الى القوة التي استعملت في ذاتها ، بل الى الأثر المترتب عليها وهو إكراه المرأة على الفعل بغير رضاها . فإذا لم يكن التسليم نتيجة القوة بل كان برغبة المرأة ، فاستعمال القوة قبل ذلك لا يكفي لتكوين الجريمة ، والأمر في ذلك كله متروك لتقدير المحكمة .

ولكن حكم بأنه ليس من الضروري لتكوين جريمة وقاع أنى بغير رضاها ، أن يكون الإكراه مستمراً وقت الفعل . بل يكفي أن يكون المتهم قد استعمل الإكراه في وقت ارتكاب الجريمة أو سبباً له أو سبباً له في ارتكاب الجريمة . فإذا تمت إحدى قواها وصحبت لا تستطيع المقاومة فالأركان القانونية المكونة للجريمة تكون متوفرة .

وما يعدم الرضا لصحيح أيضاً استعمال القوة لادبية . كالتهديد بشرب مخبر أو بفضيحة . متى كان من أثر ذلك سلب المرأة حرية اختيارها . وقد حكمت محكمة النقض أن الإكراه كما يكون مادياً يكون أدبياً .

وكذلك المباغته تعدم الرضا الصحيح ، فالطبيب الذى يواقع أثى على حين غفلة منها أثناء الكشف عليها بعد غاصبا ، وكذلك يعد غاصبا من توصل إلى موافقة امرأة بالمكر والخديعة ، وقد حكمت محكمة النقض انه يوجد إكراه أدبى فى حالة اتخاذ الجانى طريقة خداع يتخذها لايقاع لمجيئ عليها فى الخطأ . وحكمت محكمة جنابات مصر بالعقاب بمقتضى المادة ٢٦٧ على رجل دخل الى امرأة فى فراش زوجها بطريقة ظنت معها انه زوجها .

ويعتبر الرضا منعما إذا حصل الوقاع خلال نوم المجنى عليها ، أو وهى فى حالة اغماء أو صرع ، أو فاقدة الشعور بفعل مسكر أو مخدر ، أو بسبب تنويم مغناطيسى وقد حكم ان عدم الرضا المبرص ثابت فى هذه المادة كما يتحقق بوقوع الإكراه على المجنى عليها فانه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المجنى عليها من شأنه أن يحررها حرية الاختيار فى الرضا وعدمه سواء كان هذا المؤثر آتيا من قبل الجانى كالتهديد والاسكار والتنويم المغناطيسى وما أشبه ام كان ناشئا عن حالة تاتى بالمجنى عليها كحالة النوم أو الاغماء وما أشبه

والجنون معدم للرضا ، من رافع بخونة ضد منصبها لما ودوقب بالمادة ٢٦٧ ويرى الأستاذ احمد امين أن هذا رأى محل النظر ، فقد لا يعدم لمجنون لإرادة الشهوية ولا سنيا إذا لم يكن مطبقا . وقد أحسن القانون الانجليزى حيث اعتبر المجنون مانعا من الرضا الصحيح بقدماء ، وعند الفعل فى هذه الحالة جنحة لا جنابة . وقد قلص القانون لاحد من هذه الحالة حتى رتب - - - - - نصيرت - - - - - لحصل وقاع الصغيرة التى لم تبلغ اربعة عشره سنه . وبذلك يرد ان هذه عشرة وسدسه عشره كان الفعل جنحة ، وهذا كله مع عدم استعمال لغة ، لأن صغر سن وحده كاف لسلب الرضا أو اضعافه .

أما القانون المصرى ولقانون الروسى فليس بهما من خاص حكم بوضع يده يقع على الصغيرة بعيرقوة ولا إكراه . أما فى القانون الروسى فكذلك يرد - - - - - غشمة لب لا تصور إلا مع القوة أو الإكراه . فإذا انعدم الإكراه فلا اغصاب . وقد



تسأل الأستاذ أحمد أمين بك ألا يبقى صفر السن هنا عن الإكراه ويعتبر وحده مانعا للرضا ؟ ثم أجلب بأن الشراح الفرنسيين لم يمتنوا بالنظر إلى المسئلة من هذه الوجهة ، واكتفوا بالقول بأن وقاع الصغيرة يغير إكراه يخرج عن حكم مادة الاغتصاب ، ويدخل في هنك العرض . ثم قال ان الظاهر أن هذا الرأي هو الذي يجب اتباعه في مصر أيضا ، لأن صفر السن انصح اعتباره معدما للرضا مع العطفة غير المبررة ، فليس الأمر كذلك مع الصبية المراهقة . ومادام القانون لم ينص لهذه الحالة في مادة الوقاع على عقوبة عاسة تتناسب مع هذه الحالة المتوسطة التي لا يمكن القول فيها بانعدام الرضا تماما أو بتوفره بتمامه ، فالواجب عدلا تطبيق المادة ٢٦٨ الخاصة بهنك عرض الصغيرات بغير قوة ولا تهديد .

ومع ذلك فقد قضت محكمة جنابات الزقازيق في سنة ١٩٢٩ بأن الجريمة تم بانتيان الاتي في قبلها بغير رضاها سواء كانت المجني عليها عل شهوة أو ليست عللا لذلك . وقضت محكمة النقض في سنة ١٩٣٢ بأن المادة ٢٦٧ ع التي تعاقب على وقاع الاتي كرها لم تقيد سن الاتي بغير خاص . وأن الفارق بين الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وجريمة هنك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ ع أن الفعل الذي يرتكب مع أتى ويكون في مادته دون فعل الوقاع بالذات تنطبق عليه المادة المذكورة أما اذا شمل وقاعا وهو اتمام انيان الاتي في قبلها بغير رضاها فإن عقاب ذلك ينطبق على المادة ٢٦٧ ع سواء كانت الاتي عل شهوة أو ليست عللا لذلك .

### ٣- القصد الجنائي

القصد الجنائي في الجريمة متلازم على نفس الفعل ، لأن استعمال القوة دليل على سوء نية الجاني . غير أنه قد يتصور عقلا انعدام القصد الجنائي حتى مع استعمال القوة . وذلك فيما اذا اعتقد المتهم أن المجني عليها لم تكن جادة في ممانتها ، وأنها كانت مدفوعة إلى ذلك بمامل آخر غير عدم الرضا عن الفعل ذاته . فاذا ثبت ذلك وجبت التبرئة لانعدام سوء القصد ، وعلى كل حال فهذه وقائع يترك الأمر فيها إلى تقدير القاضي

وتوجد النية متى أقدم الجاني على فعل الاعتصاب وهو علم أنه يأتي أسيراً  
شكراً ، ويستوى بعد هذا أن يكون غرضه قضاء شهوة ، أو الانتقام ، أو فض  
البكارة الخ . ، اذ لا عبرة بالبواحد  
المجرمة التامة الشروع

يميز قانون العقوبات بين المجرمة التامة والشروع في كل جريمة من الجرائم التي  
ينص على العقاب عليها وهو يعاقب على مجرد الشروع في المجرمة عقاباً أخف من  
العقاب على اتمامها . فقد نص قانون العقوبات في المادة ٤٦ منه على أنه يعاقب على  
الشروع في الجنائيات وهي التي يعاقب عليها بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو  
للمؤقتة أو السجن أو الحبس مدة أكثر من ثلاث سنوات ما لم ينص على خلاف  
ذلك بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجنابة الاعدام ، وبالأشغال الشاقة  
المؤقتة اذا كانت عقوبة الجنابة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وبالأشغال الشاقة المؤقتة  
حدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن اذا كانت عقوبة الجنابة  
الأشغال الشاقة المؤقتة ، وبالسجن مدة لا تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً أو  
الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنياً مصرياً اذا كانت عقوبة الجنابة السجن .  
وفي المنح وهي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس الى ثلاث سنوات فإن الشارع يبين  
الجرائم التي يعاقب على الشروع فيها وعقوبة هذا الشروع وهي كفاعدة أقل من  
العقوبة المقررة بالمجرمة السابقة .

ولفهم التفرقة بين العقوبات المختلفة فالتا نذكر أن الاعدام في قانون العقوبات  
المصري يكون بالشنق ، أما الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال  
التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت  
مؤقتة . ولا يجوز أن تنقض مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاثين ولا  
أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .  
ويقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاؤوزوا الستين ومن  
للنساء مدة العقوبة في أحد السجون العمومية . أما عقوبة السجن فهي وضع المحكوم

عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقضي تلك المدة عن ثلاث سنين ولا تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخاصة المنصوص عليها قانوناً. أما عقوبة الحبس فهي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً. وعقوبة الحبس نوعان : الحبس البسيط والحبس مع الشغل . والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجن أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة .

والمقاعدة أن القانون لا يعاقب على التفكير في ارتكاب الجريمة . ولا على العزم على ارتكابها . ولا على تمنين الوسايل التي يستعين بها على هذا الارتكاب ، كأن يسمى الجاني في الحصول على منس و يحشوه بالرصاص إذا كان قصده ارتكاب جريمة القتل أو على مفاتيح مصطنعة إذا نوى السرقة مثلاً . لأن الجريمة تكون حتى هذه المرحلة في حيز الذهن ولم يبدأ تنفيذها إلا أن يكون مافعله الجاني حتى هذه المرحلة جريمة في ذاته كأن يكون قد سرق السلم الذي أراد السرقة بواسطته فيعاقب على جريمة سرقة السلم .

وبينا التنفيذ بارتكاب الجاني أفعالاً لها علاقة مباشرة بالجريمة نفسها كأن يطلق الرصاص أو يفتح الباب بالفتاح المصطنع . وهذا البدء بالتنفيذ هو الذي يعاقب عليه القانون باعتباره شروعاً إذا حصل منع المتهم من إتمام الجريمة ولم يكن امتناعه عن ارتكابها من تلقاء نفسه فيكون عدم وقوع الجريمة لا دخل لإرادته فيه . وبعد هذا الشرح الذي لم يكن بد منه لحضرات القراء من غير دارسي القانون ، نعود إلى موضوعنا في التفرقة بين الجريمة التامة والشروع في جريمة الاغتصاب . نقول ان هذه الجريمة تتم بحصول الايلاج كما قدمنا ، ولكن قد يبدأ الجاني في جريمة الاغتصاب . ثم يحول دون مضيه فيها أسباب خارجية عن إرادته ، كتمكن

يجب عليها من معاومته ومنعه من اتمام عرضه ، او لعدم احد الناس لتجديتها ، وفي هذه الحالة تجب معاقبة الجاني على الشروع في الاغتصاب . وقد يعمل الجاني من تلقاء نفسه عن اتمام الجريمة بعد البدء فيها ، وحيث لا يعاقب على الشروع . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون ذلك الفعل الذي لم يتم جريمة أخرى ، وهي هناك العرض بالقوة ( المادة ٢٦٨ ) . فإذا لم يكن عمل للعقاب على الشروع في الاغتصاب فلا مانع من المعاقبة على هذه الجريمة الثانية .

وقد غلط الأمر في التفرقة بين الشروع في الاغتصاب وجريمة هناك العرض فلا يعرف ما اذا كان الفعل المادى يمكن أن يوصف بأنه شروع في اغتصاب أم هناك عرض منطبق على المادة ٢٦٧ ، لأن الفعل واحد في الجريمتين من الوجهة المادية . فإذا رفع شخص ملابس أنثى بالقوة ، فقد يكون ذلك بقصد الوصول الى مواقعتها أو بقصد هناك عرضها فقط ، والعبرة في تمييز الأمرين بقصد الجاني ، فإذا ثبت أنه أنه كان يرى الى الواقعة الفعلية فم شروع في اغتصاب ، ولا فهو هناك عرض ولا يجوز الخلط بين الحالتين لأن الجريمتين مختلفتان من حيث الأركان والعقوبة . فمن المهم إذن التقيق في معرفة الوصف الحقيقي للفعل ، وعلى كل حال فلا يشترط لتوفر الشروع في الاغتصاب أن يكون الجاني قد حاول الايلاج ولم يتمكن منه .

وتطبيقاً لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية انه لأجل التمييز بين هناك العرض والشروع في وقاع أثى بغير رضاها يجب أن ينظر بنوع خاص الى نية الفاعل ، ومن هذه النية فقط يمكن الحكم بما اذا كان هناك بدء في التنفيذ أو عمل تحضيرى فقط ، متى كانت الوقائع المادية مبهمة وقابلة لتأويل مزدوج . وحكم بأنه لا تكفى الأعمال غير الجلية لتكوين الشروع في جريمة . وخصوصاً في مسألة دقيقة كجنابة واقعة أثى بغير رضاها ، فإذا كان الفعل الذى أياه المتهم قاصراً على طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها ليدخلها في زراعة القطن . فإن ذلك لا يكفى لمعاقبته على الشروع في الجريمة المذكورة . وحكم بأنه اذا جذب المتهم المجنى عليها من يدها ووضع يده على بعض ملابسها ليفكها بقصد مواقعتها بغير

رضاعها ، عد حمله شروما في ارتكبات الجريمة لأنه من أعمال البدن في التنفيذ .

### في تعدد الزوجات

لا عقاب في القانون المصري على تعدد الزوجات لأنه مباح في الشريعة الإسلامية لكن المحاكم المصرية اضطرت الى تطبيق المادة ٢٦٧ ح عند ما يكون مرتكب هذا التعدد مسيحياً تحرمه عليه دياناته .

من ذلك ان محكمة جنات أسبوط رفعت اليها قضية أنهم فيها قبلي أرثوذكسي بأنه ادعى كذباً أن زوجته متوفاة ، وتوصل بذلك الى التزوج بفتاة صغيرة في الثانية عشرة من عمرها على يد شخص قيل أنه قسيس ، وعاشرها معاشرة الأزواج ، فقصص المحكمة بأن المتهم يعاقب بالمادة ٢٦٧ ، لأنه توصل بالحيلة الى اغراء الزوجة الثانية بغير رضاعا وبقصد جنائي .

وقد حكمت محكمة بني سويف في سنة ١٩٣١ بأنه إذا واقع شخص مسيحياً امرأة بأن خدعها وأنها أنه غالي الأزواج ولكن كان في عصمته زوجة أخرى ودينهما يحرم تعدد الزوجات بأن أحضر لها شخصاً اتحل صفة القسيس وعقد له عليها عقداً فاسداً موهما إياها أنه عقد شرعي صحيح فهذا يعتبر موافقة أشئ بغير رضاعا . والاكرام هنا أدنى مبنى على الخداع .

وحكمت محكمة النقض في قضية من هذا القبيل بأن المادة ٢٦٧ منطبقة ، لأن ركن الاكرام المطلوب فيها قد يكون أدياً ، وقد ينشأ عن طرق خداع يتخذها المجاني لايقاع المجنى عليها في الخطأ ، ولا حيلة بعد هذا بالباعت للجاني على ارتكاب الجريمة ، سواء أكان مجرد ارضاء الشهوة أم الرغبة في انشاء أسرة جديدة .

### عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جريمة موافقة أشئ بغير رضاعا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

### الظروف المشددة للجريمة

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ على ظرف مشدد للجريمة اذ قالت :

..... ، فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لم سلطة عليها أو كان غادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وأصول المجنى عليها هنا من تتأسلت منهم المجنى عليها تتأسلا حقيقيا، فلا يدخل في ذلك الأب بالتبني . أما المتولون تربيتها أو ملاحظتها فهم من وكل اليهم أمر الإشراف عليها ، سواء أكانوا من أقاربها أم من غيرهم ، وسواء أكان ذلك الإشراف أداء لواجب شرعي ، كأشراف الوصي المعين من الجهة المختصة ، أم كان صادراً عن تطوع واختيار ، كأشراف زوج الأخت أو زوج الأم الخ ممن لم يندبوا لذلك شرعاً . والعبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية ، إذ الفرض من تشديد العقوبة هنا زجر من لم بالمجنى عليها صلة خاصة تهون عليهم ارتكاب الجريمة أيا كان سبب هذه الصلة .

وكذلك الحكم بشأن من لم سلطة عليها ، فلا يقتصر الأمر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية ، بل يتناول الحكم أيضاً من لم على المجنى عليها سلطة فعلية . فالوصي والقيم يدخلان في حكم هذه الفقرة كما يدخل فيها كل من يستمد من ظروف الأحوال سلطة فعلية على المجنى عليها . فقد يكون للعم سلطة فعلية على الأثني ولو لم يكن وصياً ولا قياً ، وكذلك زوج الأم وزوج الأخت ، والأخ ، وابن العم الخ .

ومن هذا القبيل أيضاً سلطة السيد على خادمتها ، وسلطة صاحب المصنع على عاملاته ، لأن سبب التشديد في كل هذه الأحوال راجع إلى ما هو لاء الأشخاص من قوة التأثير الأدبية على المجنى عليها ، سواء أكانوا يستمدون هذه القوة من سلطتهم القانونية أم الفعلية .

وأما تجب الفقرة هنا بين الحاليتين من وجهة الإثبات فـ 'نسفة' قانونية تستبع حتما وجود السلطة متى كان الجاني وصياً أو قياً رجب تشديد العقوبة عليه . أما السلطة الفعلية فتحتاج إلى إثبات خاص ولا يمكن 'فترضها' بتداه بل يجب بيان

ظروف التي جعلت الجاني على المجنى عليها سلطة فعلية ، فلاهم بعد هذا أن تكون سلطة دائمة أو مؤقتة .

أما الخادم بالأجرة فيراد به كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرا ، يكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة . وليس بمر قاصراً على الخادم الذي يخدم المجنى عليها شخصياً ، بل يكفي أن يكون شخص خادماً عند أحد من تقدم ذكرهم من أصولها أو المتولين ملاحظتها أو يبيتها أو عن لهم سلطة عليها ، فالخادم الذي يتنصب خادماً آخر ، تشتغل في منزل يدة يعاقب ، تقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧

وقد حكمت محكمة النقض أن عبارة ( الخادم بالأجرة ) المنصوص عليها في لادة ٢٦٧ ع تنطبق على كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرا ويكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة ومعنى هذا أنه يصبح اعتبار كل شخص يشتغل بالأجرة خادماً للمجنى عليها إلا إذا كان هذا شخص يتصل بالمجنى عليها اتصالاً دائماً يسهل له ارتكاب الجريمة أو من الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزلها والذين يمدون في هذا التقرب إليها بسبب خدمات المأجورة التي يقومون بها فرصاً وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تيسر يبرهم . فغادم القهوة أو الغلام ( الجارسون ) الذي يتهك عرض بنت صاحب القهوة قمع نحت حكم المادة ٢٦٧ ع .

ولكن حكمت محكمة جنيات اسبوط في سنة ١٩٢٩ انه لا يعتبر خادماً بالأجرة ، حكم المادة ٢٦٧ ع العامل أو الأجير الذي يشتغل بصفة مؤقتة لا بصفة دائمة لأن حاله لا تمكنه من الاتصال بالمجنى عليها اتصالاً يسهل عليه ارتكاب الجريمة لأن مثل هذا الشخص لا تضع المجنى عليها ثقها فيه ولا تأمن جانبته .

## الفصل الثاني

### هتك العرض

نص الشارع على هذه الجريمة في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ من قانون العقوبات ونصهما كالآتي :

المادة ٢٦٨ - « كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع . »

« وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها بمن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال المؤقتة . وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة . »

المادة ٢٦٩ - « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة ولا تهديد يعاقب بالحبس . وإذا كان سنة لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة بمن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة . »

ويلاحظ أن المادة ٢٦٨ تسكلم على هتك العرض حيث يكون مقترنا بالقوة أو التهديد ، وأن المادة ٢٦٩ نصت عليه حيث يرتكب بغير قوة ولا تهديد . ويلاحظ أن القانون لا يعاقب عليه في الحالة الثانية إلا إذا كان المجنى عليه صغيرا (دون الثامنة عشرة) .

### الفرق بين هتك العرض والاغتصاب

والذى يميز هتك العرض عن جريمة الاغتصاب أن الاغتصاب لا يقع إلا على أنثى ، أما هتك العرض فيقع على أى انسان ذكر أو أنثى . وشرط الاغتصاب أن يكون قد حصل الواقع فعلا ، أما هتك العرض فلا يشترط فيه ذلك . بل يشمل مادون الواقع من الأعمال المثافية للآداب ، فإذا حصل الواقع في المحل المعد له



وكانت الجنى عليها أثنى فالفعل اغتصاب منطبق على المادة ٢٦٧ ، والا فهو هناك عرض . وعلى هذا يدخل في هناك العرض الفسق بالآثى في غير المحل المعد لذلك ، والفسق بالذكور ، وكل فعل دون الواقع يقع على أى انسان ذكر اكان أو أثنى . وقد حكم بأن جريمة هناك العرض تتم بوقوع فعل مناف للآداب مباشرة على جسم الجنى عليه ، ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يتخلف عنه أى أثر كان . وقد حكم بشأن جريمة هناك عرض صبي أن هذه الجريمة تتم بالاتصال أو باللماسة على الأقل بقطع النظر عن حصول الإيلاج ، تام أو ناقص ، في جسم الصبي ، ولا محل للبحث في حصول الإيلاج من عدمه لأن هذا لا يؤثر في التكيف القانونى للواقعة الثابتة في الحكم .

وقضى بأنه يعتبر هناك العرض لمس موضع العفة من امرأة . وقضت محكمة النقض بأنه لو اتهم شخص بهتك عرض فتاة وذكرته المحكمة في حكمها أن الكشف الطبى دل على أن بكارة الجنى عليها تأثرت نوما من فعل المتهم وكان الثابت بهذا الكشف سلامة غشاء البكارة فإن هذا لا يبطل الحكم مادامت جريمة المتهم هى هناك عرض فتاة لا التأثير على غشاء البكارة .

#### الفرق بين هناك العرض والفعل الفاضح

ويميز هناك العرض عن الفعل الفاضح أن هناك العرض يقع دائما على جسم الغير وعرضه ، أما الفعل الفاضح فيشمل بصفة عامة الأفعال التى تقع اختلالا بالحياة ، ولو كان وقوعها على نفس مرتكبها ، ولكن يدخل فيها أيضا من جهة أخرى أفعال يرتكبها شخص على جسم الغير ، إذا لم تبلغ من الفحش درجة تستوجب عدها من قبيل هناك العرض . فالحد الفاصل بين هناك العرض والفعل الفاضح من هذه الجهة ينحصر في درجة الفحش المصاحبة للفعل المرتكب .

وقد حكمت محكمة النقض بأن الفارق بين جريمتي هناك العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده لافى مجرد مادة الفعل و' في حساسته ، ولا فى الضمير المعنوى . وهو العمد ولا فى كون الفعل بطبيعته واضح الاختلال بالحياة ، وإنما يقوم الفارق

بين المجرمين على أساس ما إذا كان الفعل الذى وقع يחדش عاطفة الحياء العرضى للجنى عليه من ناحية المساس بعوراته — تلك العورات التى لا يجوز العبث بمجردتها والى لا يدخر أى امرئ وسعاً فى صونها من الأفعال التى تنسأ بها قلوب الفعل أو جهل . فإن كان الفعل كذلك اعتبر هناك عرض والا فهو فعل قاضح . وبناء على هذا يكون من قبيل هناك العرض كل فعل عمد غفل بالحياء يستطيل إلى جسم المرأة وعوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . أما للفعل العمد الغفل بالحياء الذى يחדش فى الجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل قاضح .

وقضت محكمة النقض فى حكم مماثل أن عبارة هناك العرض تفيد كل تعد يقع من شخص على عرض شخص آخر سواء وقع ذلك منه ارضاء للشهوة البهيمية أو كان مدفوعاً بحب الاستطلاع أو الانتقام أو سوء الأخلاق ، وذلك طبقاً للبدا الذى سارت عليه أحكام المحاكم فى هذا الموضوع . وينتج من ذلك التعريف القانونى أن الفارق الأساسى الذى يميز هناك العرض من الفعل القاضح والفعل الغفل بالحياء والأفعال الخافية للأدب العامة التى من شأنها أيضاً أن تمس عرض الغير حتى فى حالة وقوعها من شخص على نفسه هو أن هناك العرض يقع دائماً على جسم الغير وعرض الغير ، ولا يشمل الأفعال التى تقع اختلالاً بالحياء بصفة عامة لأن هذه الأفعال يعاقب عليها عند وقوعها طبقاً لأحكام قانون العقوبات فى مادة الأفعال المخلة بالحياء . وإذا تبيننا هذا التعريف السابق توضيحه جلياً تبين لأول وهلة أن الملاسة ليست ضرورية بمفردها . فإذا كان المتهم بغرض قضاء شهوته بواسطة التهديد والعرب قد أكره الجنى عليه على خلع ملابسه وكشف سوءته بالرغم منه فيكون بناء على ذلك قد تمهراً على هناك عرض الجنى عليه بالقوة ، أى أن هذا المتهك رافع على جسم الجنى عليه شخصياً . وهذا الحل الصحيح هو الذى قرره محكمة النقض الفرنسية فى حكمها الصادر فى ٢٦ يولييه سنة ١٨٧٤ والذى قررت فيه أن مجرد رفع ملابس بنت وتعرض جسمها للنظر مدة من الزمن يكون جريمة هناك عرض هذه البنت .

وحكم بأن كل عمل يخدش عرض المجنى عليه بعد هتك عرض حتى ولو لم يقع علنا  
بينما الصفة الأساسية للفعل الفاضل العلني أن يجرح ناموس من شاهده حتى ولو لم  
يغضب من وقع عليه .

وتكاد تجمع المحاكم في فرنسا وآراء الشراح كجارو وجارسون على أن مجرد  
التقيل فعل فاضح لا يخل بعرض المجنى عليه . وقد حكم بأن الضابط لهتك العرض  
هو الاستطالة على جسم المجنى عليه في المواضع التي تعتبر من عوراته ويحرص على  
صونها من نظر الغير وملامسته وليس كل اعتداء على جسم المجنى عليه فيه خدش  
لحياته من ناحية العرض والمرجع في اعتبار ما بعد عودة وما لا بعد كذلك إنما  
يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية . فتقيل الفتاة الريفية التي  
تمشى سافرة الوجه بين الرجال هو فعل لم يبلغ هتك العرض لأنه لا يخطر في بالها أن  
تقبلها في وجنتها يعتبر اخلاصا بجاها المرضي واستطالة على موضع من جسمها  
تعد من العورات التي تفرص على سترها بل هو فعل فاضح علني تنطبق عليه المادتان  
٢٧٨ و ٢٧٩ ح متى حصل وسط المزارع قريبا من الطريق العام .  
ولكن في حكم آخر قررت المحكمة أن المتهم الذي يبط اللثام عن امرأة  
ويقبلها بعد هانكا لعرضها .

وعلى هذا بمكر تعريف هتك العرض على وجه العموم ، ومع ملاحظة الحدود  
السابقة بيانها ، أنه كل تعد مناف الآداب يقع مباشرة على جسم أو عرض  
شخص آخر .

### الركن المادى للجريمة

وعلى هذا يكون الركن المادى للجريمة واسع النطاق وقد حكم بأن الزعم بأن  
جريمة هتك العرض هي فعل مخصوص في مكان مخصوص في الجسم هو زعم مخالف  
لما هو معلوم ومقرر من أن جريمة هتك العرض تتكون من أي فعل شهواني يرتكبه  
شخص على جسم شخص آخر بدون رضاه . وعلى ذلك فإنه لا يمكن حصر الأفعال  
التي يصح أن تدخل في تعريف هتك العرض ، وعلى المحاكم أن تقدر ما إذا كان الفعل  
قد بلغ من الفحش الدرجة التي تثير اعتباره هتك عرض . مع ملاحظة أنه يدخل

في جريمة هناك العرض كل عمل منابر للحياء يقع على شخص المجنى عليه مطلقا .  
وقد قضى بأنه يعتبر هناك عرض بحسب المادة ٢٦٨ أى فعل غدش للحياء وقع  
من الجاني على جسم الغير بقطع النظر عن بساطته أو جسامته .

وحكم بأنه إذا أتهم أربعة أشخاص بأنهم القوا المجنى عليها على الأرض وأسكوها  
من يديها ورجليها وطعنوا اثنان منهم في ساعدها وغدوها حتى تتمكن آخر من ازالة  
بكارتها بأصبعه ، فإن الافعال المسندة إلى المتهمين الأربعة المذكورين تكون الفعل  
الأصلي لجريمة هناك العرض بالاكراه لا الاشتراك فيها . ويعتبر كل منهم فاعلا أصليا  
في هذه الجريمة . ولكن قضى بأن للزوج شرعا أن يفض بكارة زوجته . وقد انفق  
شراح القازن على أن استعمال القوة مع الزوجة للوصول إلى هذا الغرض لا جريمة فيه .  
فإذا ترتب على هذه القوة تخلف آثار تنطبق عليها مواد أخرى من القانون هوقب  
عليها بحسب الظروف . أما الفضي نفسه فلا جريمة فيه لأن الزوج بارتكابه له أنما  
يستعمل حقاً بإباحته له الشريعة .

وقد حكم بأن اكراه شخص على خلع ملابسه وكشف سوءته رغم ارادته  
بعدم هناك عرض بالقوة منطبقا على المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وبأنه بعدم هناك  
عرض بالقوة فعل المتهم الذي يلقي بنتا بكراً عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة  
ويرذل بكارتها بأصبعه ، وبأن نوم المتهم في فراش المجنى عليها ووضع يده عليها رغم  
ارادتها وجذبها إليه بعدم هناك عرض باكراه . ومن هذا القبيل رفع ثياب شخص بالقوة  
ان كان كبيرا ، أو بغير قوة إن كان صغيراً ، وكذا إدخال اليد تحت ثياب فتاة  
وليس موضع عفتها .

إلا أنه يشترط في هناك المرض أن يكون الفعل مغللاً بالآداب إلى حد الفحش ،  
فالضم بين الذراعين لا يعد هناك عرض . ومن قبيل هذا ما حكمت به محكمة  
الاستئناف من ان مجرد تقبيل امرأة علناً لا يعد هناك مرضها ، وإنما هو بما يحجبها  
وفيه مغارة للآداب ، ولذلك فانه يعد فعلاً علنياً فاضحاً منطبقاً على المادتين  
٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات

وحكم بأنه إذا جله المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها في غلظها فهذا الفعل  
المحل بالحياة الى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر  
عورة من عوراتها هو هناك عرض بالقوة .

وحكم بأن كل مساس بما في جسم المجنى عليها من عورات يعد هناك عرض لما  
يترتب عليه من الاخلال بالحياة العرضي . وتؤدي المرأة من العورات التي تتركز  
دائماً على عدم المساس بها ، فامساكه بالرغم منها وبغير ارادتها يعتبر هناك عرض  
وأن من يطور كتنى امرأة بذراعيه ويضمها اليه يكون مرتكباً لجناية هناك  
العرض لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها وبمس  
جوارحه منه هو لا ريب داخل في حكم العورات وفي هذا ما يكفي لادخال الفعل المنسوب  
إلى المتهم في عداد هناك العرض لأنه يترتب عليه الاخلال بحياة المجنى عليها العرضي .  
وحكم بأن الفاعر قصد بالعقاب على جريمة هناك العرض حماية المناعة الأدبية  
التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة غيلة بالحياة العرضي لا فرق في  
ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة  
بالملاسل ، ما دامت هذه الملامسة قد استطالت الى جزء من جسم المجنى عليه يعد  
عورة . فالتصاق المتهم عمداً بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس به منتهى عجز  
الصبي يعتبر هناك عرض مماقياً عليه المادة ٢٦٨ ومفاجأة المتهم للصبي المجنى عليه  
ومباغتته له على غير رضاه تكون لركن القوة والاكرام المنصوص عنه في تلك  
المادة .

وحكم بأن الركن المادي في جريمة هناك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة  
المجنى عليه بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى  
على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياة العرضي درجة تسوغ اعتباره هناك  
عرض . سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة  
من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم  
احتضن مخدومه كرهاً عنها ثم طرحها أرضاً وامتلق فوقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة

هتك العرض ولو لم يحصل ان الجاني كشف ملابسه او ملابس المجنى عليها  
وحكم بأنه إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد أدخل بجانيه للعرض ،  
إذا كشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرص كل انسان على صونها  
وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على غير ارادة المجنى عليه يتمزق  
اللباس الذي كان يستترها يعتبر في حد ذاته جريمة هتك عرض تامة ولو لم يصحب  
هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء . كما حكم بأن قرص امرأة في عجزها يعد هتك  
عرض لوقوعه على ما بعد عورة .

وقضى بأنه لا يشترط لتوفر ركن القوة في جريمة هتك العرض استعمال القوة  
المادية بل يكفي الفعل بتغير رضا المجنى عليه . ومن قبيل ذلك اقدام المتهم على فتح  
بطنون المجنى عليه واخراج قضيبه بتغير رضائه والبحث به يده منتهزاً فرصة سكره ،  
لان هذا الفعل فيه مساس وخدش بعرضه . ولكن حكم بأنه لا يعتبر هتك عرض  
إلا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً في حكم العورات وكذلك  
الأفعال الاخرى التي تصيب جسمه فتخدش حياته العرضي لمبلغ ما يصاحبها من تشوي  
ويعد الفعل هتك عرض ولو وقع على من لا يصون عرضه ، فكشف سواة  
امرأة بنى يعتبر هتك عرض اذا حصل رغم ارادتها .

### القصد الجنائي

لا تتوفر جريمة هتك العرض إلا اذا وقع الفعل بقصد جنائي ، ويكون القصد  
متوفراً متى ارتكب الجاني الفعل علماً بأنه يهتك بفعله حرمة الآداب ، ولا عبرة بعد  
هذا بالبراهات . وينبغي أن يرتكب هتك العرض بقصد ارضاء شهوة . ولكن هذا  
ليس بشرط في الجريمة ، بل يعاقب الجاني ولو كان غرضه مجرد الانتقام ، أو حب  
الاستطلاع ، أو كان مدفوعاً بسوء الخلق . فإذا مزقت امرأة ثياب أخرى عمداً خلال  
مشاجرة فكشفت عن سوءتها ، تعد مرتكبة جريمة هتك العرض بالقوة  
وقد حكم بأنه يعتبر هتكاً للعرض امساك شخص ببنام ورفع ملابسه ليصق آخر  
في دبره ولو لمجرد الانتقام

ولكن يجب على الأقل أن يكون الجاني في مثل هذه الحالة قد تعمد كشف  
سوءه المجنى عليها وإلا انعدم القصد الجنائي ولم يقع على العقاب . وقد حكمت محكمة  
التفويض المصرية في قضية من هذا القبيل ببراءة شخص مزق ثياب امرأة أثناء  
مشاجرة ، لأن المتهم لم يكن يقصد الوصول الى هذه النتيجة . بل كان هذا الفعل  
نتيجة عرضية أو غير مقصودة لحركة وقعت منه لغرض آخر .

ونورد هنا نص عبارة المحكمة حيث تقول : « إن مجرد تجريد امرأة عن ملابسها  
وتعرض جسمها عارياً للأنظار يمكن أن تتكون منه جريمة هناك عرض ولو لم  
تحصل هناك أية ملامسة . ولكن من جهة أخرى فإن كل جريمة تشتمل فضلاً عن  
وكنها المادى على ركن أدبي خاص بالنية . وجريمة هناك العرض وإن كان لا يشترط  
فيها الحصول على لذة حسية إلا أنه يشترط فيها أن تكون الوقائع معلومة لمرتكبها  
واقعة باختياره أى أن تكون هذه الوقائع تنفيذاً لنية معينة من الفاعل لا نتيجة  
عرضية أو غير مقصودة من حركة وقعت منه لغرض آخر . فإذا تبين أن ملابس  
المرأة تمزقت وزعت عنها أثناء العراك دون أن يثبت أن المتهم كان يقصد تجريدها  
من ملابسها فلا تكون الشروط اللازمة توفرها للجريمة هناك العرض متوفرة  
الشروع في هناك العرض

سوى القانون في المادة ٢٦٨ بين الجريمة التامة والشروع . وجعل حكمهما واحداً  
لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يتميز عادة عن الفعل التام ، ففي شرع انسان  
في هناك عرض آخر فقد ارتكب جريمة هناك العرض بتمامها ، إذ ليس للجريمة  
درجت يتميز فيها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام . وهذا هو الغرض الذى دعى  
إليه الشارع بالتسوية بين الفعلين لصعوبة التمييز بينهما في أغلب الاحوال

وللغرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات شروع يميزه عن الفعل  
التام . فتعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة ضد المجنى عليه وإتيانه عملاً  
يظم شرفه ، فعبارة « أو شرع في ذلك » ، المنصوص عليها في هذه المادة الغرض منها

بيان هذه النتيجة

ومع هذا ففي الأحوال التي يتصور فيها إمكان التمييز لا توجد فائدة في ذلك ، لأن الشارع قد وضع للحالين عقوبة واحدة . وينتج عن ذلك أن عدول الجاني عن اتمام جريمة هناك عرض شرع فيها لا يمحو جرمته ولا يرفع عنه العقاب وقد حكم بأنه في جريمة هناك العرض بمنزج بدء التنفيذ بالجريمة التامة فالشروع حينئذ يكون نفس هذه الجريمة .

وقد حكم بأن جريمة هناك العرض المنصوص عنها في المادة ٢٦٨ ع تعتبر واقعة بمجرد استمال المتهم القوة مع المجنى عليه وفعله معه ما يندش شرفه . وأنه في حالة هناك العرض لا يمكن تمييز الشروع في الفعل التام . كما حكم بأنه في البدء في جريمة هناك العرض يعتبر كأن الجريمة قد تمت وأن الشروع في جريمة هناك العرض بالقوة يتم بمجرد استمال القوة مع المجنى عليه ، مع وضوح النية في استعمالها بدون الوصول إلى ارتكاب فعل هناك العرض نفسه .

وان البدء في تنفيذ جريمة هناك العرض باكره يتم باستمال الاكره لا بالبدء في تنفيذ فعل من أفعال هناك العرض لأنه في هذه الحالة تكون قد وقعت الجريمة بتأمرها فيعتبر شروعا في هناك عرض امساك المجنى عليه بالقوة وإيذائه والقائه على الأرض وحمله على قبول الفسق به ولو مع عدم اتمام الفعل لحضور بعض الجيران وبعض رجال الحفظ الذين سمعوا استغاثة المجنى عليه .

وقد حكم بأنه اذا أمسك المتهم المجنى عليها من ملابسها ومن بعض أجزاء جسمها يقصد مواقعتها كرها هنا عد عمله شروعا في ارتكاب الجريمة لا عملا من الأعمال التحضيرية غير المعاقب عليها .

ولكن حكم بأنه لا عقاب على المتهم بالشروع في هناك عرض بالقوة اذا ثبت من شهادة الطبيب أنه ليس بمن يشتهون ، أو ليس فيه قوة التناصل ويدخل تحت هذا التعريف الغلام الذي لم يبلغ سن الحلم .



## هتك العرض بالقوة أو التهديد

نصت المادة ٢٦٨ على حكم هتك العرض المصحوب بالقوة أو التهديد إذ قالت :  
« كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك بمقاب بالاشغال  
الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع » .

### اركان الجريمة

واركان هذه الجريمة ثلاثة :

١ - فعل مادی مناف للآداب يقع على جسم شخص أو عرضه ، وقد سبق  
بيان ذلك .

٢ - استعمال القوة أو التهديد في ارتكاب هذا الفعل .

٣ - القصد الجنائي ، وقد سبق الكلام عليه .

وتفتك هذه الجريمة مع جريمة الاغتصاب في أن القوة ركن في كل منها ،  
ولكنها تختلفان في أن الاغتصاب لا يقع إلا على أنثى ولا يتم إلا بوقعها فعلاً ،  
وليس كذلك هتك العرض ، فقد يقع من ذكر على ذكر ، أو من أنثى على أنثى ،  
أو من أنثى على ذكر ، ولا يشترط فيه الجماع التام . والاغتصاب لا يتصور وقوص  
من زوج على زوجته ، لكن هتك العرض يتصور في هذه الحالة إذا فسق بها كرها  
في غير المحل المعد لذلك .

### القوة والتهديد

والقوة هي الركن المميز لهذه الجريمة ، وقد ورد ذكرها بالمادة صراحة . على أنه  
لا يشترط أن تكون القوة مادية ، فقد قرن الشارع بلفظ التهديد ، وفي ذلك دلالة  
على أن القوة الادبية كافية لتكوين الجريمة . وقد ذهب الشراح والمحاكم إلى أبعد  
من هذا ، والمحول عليه عند الجميع أن جريمة هتك العرض توجد متى ارتكب  
الفعل ضد ارادة المجنى عليه أو بنفسه رضاه ، وبذلك ينساوى ركن الاكراه في  
جريمة الاغتصاب وهتك العرض ، على رغم اختلاف النص في المادتين . وعلى

هذا يدخل في حكم القوة أو التهديد هنا إلا إكراه الأدنى، والمباغة، والمحر، والخبية وكل ما من شأنه سلب الرضا الصحيح .

وتطبيقا لهذا حكمت محكمة النقض المصرية بأن القوة اللازمة لتوفر هناك العرض طبقا للمادة ٢٦٨ هي القوة بأهم معانيها، ومن ثم ينطوى تحتها حالة عدم الرضا، فهناك عرض شخص في حالة غممه يدخل تحت نص المادة ٢٦٨ . فإن الفاظ المادة ٢٦٨ مع تطابق المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد جاء بشرح جارسون على هذا القانون الأخير ص ٨٥٤ ققرة ١١٤ أن القانون لم يعرف القوة فلاحكام القضائية أن تفعل ذلك ولذا أمكنها أن تعتبر الإكراه الأدنى واستعمال الخداع البسيط مثل استعمال القوة المادية . ويمكن أن يقال أن جريمة هناك العرض تتكون كلما ارتكب فعل مخالف للحياة ضد إرادة المجنى عليه وبدون رضائه ، وقد اجمعت الآن محاكم فرنسا على ذلك وحالة النوم الطيعي سالبة للإرادة . وعلى ذلك فقد قضت محكمة النقض بأن الفسق بشخص نائم يعتبر هناك عرض بالقوة .

وحكم أيضا بأنه لا يشترط لتوفر جريمة هناك العرض بإكراه استعمال القوة المادية ، بل يكفي فيها حصول الفعل بغير رضا المجنى عليه ، سواء أكان بطريق الخيلة أم المباغة ، وقد حكم بأنه يكفي لاعتبار الإكراه متوفرا في جريمة هناك العرض ، ان تثبت المحكمة أن المتهم ارتكب هذه الجريمة بدون رضائه المجنى عليها سواء باستعمال القوة المادية معها ، أو بطريق الخيلة والمباغة . وتقدير ذلك موكل لرأى القضاة ونظروهم . فتوفر الجريمة في طيب المركز الذي انتهز فرصة وجود امرأته تحت مراقبته بكردون الناحية وفاجأها بأن مس سويتها بعضوه ولما امتنعت ضربها على رأسها .

وحكم بأنه يعد من قبيل الإكراه المنصوص عليه في جرائم هناك العرض دخول رجل في سرير امرأة نائمة بطرود تجمعها نظنه زوجها .

كما حكم بأن جريمة هناك العرض إذا وقعت على شخص نائم تدبر بالقوة لأن النوم معدم لرضائه خصوصا إذا ظهر عنده تيمظه بإبدل على عدم رضائه المجنى

المقاومة لنوم أو لتناول عقائقه مخدرة أو غير ذلك وارتكاب الجريمة في هذه الأثناء .  
ولكن حكم بأنه إذا اضح أن المجنى عليه كان متيقظا قبل أن يفعل معه المتهمة شيئا  
ولم يبد تنمنا وقت رفع ملابسه وتغافل بعد ذلك حتى ينظر ما يفعله المتهمة تكون  
القوة والتهديد معدومين ويكون الشرط اللازم للعاقبة حسب هذه المادة غير متوفر .  
بغلاف مالو كان المجنى عليه نائما فان النوم يعتبر معدما للرضا . ولكن عدم توفر  
شروط المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات لا تنافي وقوع الفعل تحت المادة ٢٦٩  
( الخاصة بهتك العرض بغير قوة ولا تهديد ) والمادة ٢٧٧ ( الخاصة بالفعل الفاضح )  
إذا توفرت فيه العلانية المذكورة في تلك المادة .

ولكن حكم بأنه يشترط لتطبيق المادة ٢٦٨ ع أن يحصل هتك العرض بالقوة  
والتهديد فإذا فسق رجل بولده عمره أقل من أربع عشرة سنة وهو نائم يكون ذلك  
فسقا بغير إرادة المجنى عليه ولكنه لا يكون مصحوبا بالقوة أو بالتهديد فينطبق  
عقابه على المادة ٢٦٩ ع .

وقضى بأنه إذ لم تلتفت محكمة الجنائيات في جريمة هتك عرض إلى ما قاله المجنى  
عليه في شهادته من أنه كان نائما وقررت أن الواقعة حصلت بغير اكراه ولا قوة  
ولا تهديد فلا يقبل العطن في هذا الحكم بناء على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في  
اعتباره الواقعة بغير اكراه مع أنه ثبت أن المجنى عليه كان نائما .

وقد قضى بأن للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ، ومن أقواله  
الشهود حصول الاكراه المادي أو الأدبي على المجنى عليه في جريمة هتك العرض  
فإذا قالت أن البخور الشديد الذي استعمله المتهمة لتأثير على أعصاب المجنى عليها  
أحدث عندهما دوارا أضعف من قوة مقاومتها وسلب رضاها فلا معقب على المحكمة  
في ذلك .

### عقاب الجريمة

تعاقب الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ مرتكب الجريمة المنصوص عليها فيها

## الظروف المفضدة

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ على طرفين مشددين لجريمة هناك العرض بالقوة: أولها — أن يكوى عمر من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة. والثاني — أن يكون مرتكب الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية في المادة ٢٦٧ .

وحكمة جعل الطرف الأول ظرفا مشددا أن صغر المجنى عليه إذا اقترن به استعمال القوة من جانب الجاني يضاعف قوة المقاومة كثيرا ، ويعمل المجنى عليه فريسة لشهوات الجاني .

أما الطرف الثاني وهو المتعلق بصفة الجاني ، أى كونه من اصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته الخ ، فقد سبق الكلام عليه في جريمة الاغتصاب . فإذا اقترنت الجريمة بظرف من الطرفين المذكورين جازا ابلاغ مدة العقوبة إلى الحد الأقصى المقرر للاشتغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ أن ابلاغ العقوبة إلى الحد الأقصى وارد على سبيل الجواز ، فيجوز للحكمة الحكم بأقل من الحد الأقصى ولو لم توجد ظروف مخففة .

فإذا اجتمع الطرفان معا يحكم بالاشتغال الشاقة المؤبدة .

## هناك العرض بغير قوة ولا تهديد

نصت المادة ٢٦٩ على أن كل من هناك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة ولا تهديد يعاقب بالحبس .

## أركان الجريمة

وأركان هذه الجريمة ثلاثة :

- ١ — فعل متناف للاداب يقع على جسم المجنى عليه ،
- ٢ — أن تكون سن المجنى عليه اقل من ثمانى عشرة سنة .
- ٣ — القصد الجنائى ،

الركن المميز لهذه الجريمة هو صغر سن المجنى عليه ، ولم يشترط القانون هنا استعمال القوة أو التهديد ، بل جعل أساس المسؤولية والعقاب صغر السن وعده قرينة قانونية قاطعة على انعدام الرضا الصحيح . فلا يفيد المجنى عليه هنا دفاعه بأنه لم يستعمل القوة أو التهديد أو المباغرة أو الحيلة أو الخداع ، وأن وقوع الفعل كان برضا المجنى عليه ، لأن ذلك لا يعتد به هنا ، بل يفترض قانوناً أن المجنى عليه كان ضعيف الإرادة ، ولن رضاه كان مشوباً باكراه أدنى .

وكان قانون سنة ١٩٠٤ قد حدد في المادة ٢٣٢ منه السن الذي يعتبر فيه الرضا بأربعة عشر عاماً ولكن المغفور له الدكتور عبد العزيز نظمي بك تقدم باعتباره نائباً للسيدة زينب في سنة ١٩٣٢ بمشروع قانون ذكر فيه أن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من يهتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، وعلى ذلك لا تقع أية عقوبة على كل من يهتك عرض صبي أو صبية زادت سن كل منهما على أربع عشرة مادامت الجريمة حصلت برضا المجنى عليه بغير قوة أو تهديد ، والذي حدا بالمشروع أن يعنى من العقوبة من يهتك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد إذا زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ، هو افتراض قوة التمييز عند الصبي أو الصبية في هذه السن لدرجة تجعل الصبي أو الصبية قادراً على الدفاع عن عرضه ، وعدم التفريط في شرفه بتأثير طرق الغواية التي يسلكها من يحاول الاعتداء عليه . ولكن هذا الافتراض مبالغ يؤسف لها ، إذ الواقع والمشهد أن الصبي أو الصبية في سن الرابعة عشرة لا يكون لها التمييز وخصوصاً قوة الإرادة الكافية لمقاومة طرق الغواية والتأثير المعنوي ، التي يتخذها بعض المجرمين الذين يحاولون الاعتداء على منافع الصبيان أو الفتيات بدو بلوغهم سن الرابعة عشرة ، ويشجعهم على الاسترسال في طريق إجرامهم أطمعهم من عقاب القانون ، ماداموا لا يسمعون مع ضحاياهم قوة ولا تهديداً .

ومن المألوف حقا ، أن نرى أن القانون الذي حدد سن ست عشرة سنة كحد أدنى لزوج الفتيات مراعاة لاعتبارات صحية وجبة ، يشجع لدرجة ما بعض الشبان أو الرجال على الاعتداء على عفاف الفتيات اللاتي يزيد عمر الواحدة منهن على أربع عشرة سنة ، وذلك لأن بعض أولئك الشبان والرجال يظهرون لتلك الفتيات رغبتهم في الزواج بهن ، ويعتدرون عن تنفيذ رغبتهم بأن القانون هو الذي يمنع من عقد زواج كل فتاة لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة . ولا ضرب مثلا يدل على ضعف القانون أو نقصه في هذا الموضوع ، ووجوب الاسراع باصلاحه بطريقة تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات حسب الاقتراح الذي ائشرف بتقديمه :

رجل أحب فتاة . وهي في سن الخامسة عشر مثلا ، وأراد أن يقترن بها فيحول القانون . بالأسف . بينه وبين هذه الرابطة الشرعية الشريفة وإذا تزوجها فعلا قبل أن تتم السادسة عشرة حل بهما عقاب القانون الذي يقرر أيضا الفصل بينهما ولكن لو ارتكب هذا الرجل مع تلك الفتاة الفاحشة وعتك عرضها برضاها بتأثير وهود خلافة ، أو بما بينهما من الحب المتبادل فلا عقوبة عليهما .

فكان القانون يحرم على الفتاة التي عمرها خمس عشرة سنة مثلا أن تتمتع مع رجل يحبها وتحبه بالحياة الزوجية الشرعية التي أحلها الله ، ولكن هذا نفسه يبيح لرجل أن يرتكب الفاحشة - التي حرمها الله - مع مثل تلك الفتاة إذا هي قبلت ذلك دون عقاب عليها .

أليست هذه النتيجة مدهشة ومؤلمة جدا لمنافاتها للأحلاق السامية التي وضعت لقوانين لحمايتها ، والحلت في التمسك بها .

وأعجب من هذا كله أن القانون يحرم على الفتاة أن تتصرف في أمورها وأملاكها قبل سن الرشد التي حددها وهي إحدى وعشرون سنة ولكنه كما اسلفنا بكل أسف يسمح لها بأن تفرط في عرضها - وهو أثمن ما تملكه الفتاة - متى جاوزت الرابعة عشرة من عمرها ، كأن القانون يحمل المال - وهو عرض نافته زائل - أثمن من الشرف ، وأولى بالعناية والحماية ، وهو مالم يتل به عاقل

لذلك أشرف بأن أقدم لجنة المجلس الموقر مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ، مقترحا رفع سن الصبي أو الصبية التي إذا هتك فيها عرض أحدهما بغير قوة ولا تهديد لا يكون من ارتكب الجريمة معرضا للعقاب من سن أربع عشرة إلى سن ستة عشرة سنة وهي السن الأدنى لأزواج الفتيات اللاتي يتراوح عمرهن بين أربع عشرة سنة وست عشرة سنة وهي الفترة التي يجوز للرجال فيها هتك عرض الفتيات متى كان ذلك برضاهن ولكن لا يجوز لهم في خلالها الزواج بهن لو أرادوا ذلك .

وقد أخذ مجلس النواب وجهة نظر المغفور له الدكتور عبد العزيز نظمي بك ووافق على مشروع القانون كما قدمه . وعند إحالة هذا المشروع بقانون الى مجلس الشيوخ وعرضه على لجنة الحفانيه كتبت عنه تقريراً جده فيه أنه بمجلس ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ قرر المجلس أن يحيل الى لجنة الحفانيه مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلس ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ . وكان يرى في الأصل الى تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهل التي تماقب بالحبس كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ الأربع عشرة سنة بغير قوة ولا تهديد وذلك برفع سن المجنى عليه الى ست عشرة سنة .

ولكن رؤى فيما بعد واثنا بحث المشروع في مجلس النواب أنه من الواجب تعديل بعض مواد أخرى وهي المادة ٢٣١ من قانون العقوبات الخاصة بهتك العرض بالقوة أو التهديد حيث اعتبر صغر السن ظرفاً مشدداً للعقوبة والمواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ الخاصة بخطف الأطفال برفع سن المجنى عليه لأنه يجب أن يكون التشريع على نسق واحد . وفلا وافقت اللجنة الاستشارية بوزارة الحفانيه على ذلك وتولت هي نفسها تعديل هذه المواد الأخرى .

وقد بنى هذا المشروع على وجوب التوفيق بين نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ( المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ ) التي قررت حداً أدنى للسن الذي

يمكن أن تزوج فيه الفتاة ثلثت المأذون من مباشرة عقد الزواج مالم يثبت لديه أن سن الزوجين قد بلغ ست عشرة سنة على الأقل وبين نصوص قانون العقوبات. صحيح أن المشرع في لائحة زريب المحاكم الشرعية قد راعى مصلحة الأسرة ومستقبل الأولاد وسعادة الزوجين وقصد ألا يصادق على عقد الزواج إلا إذا كان الزوجان قد بلغا من النضوج العقلي والحلقي درجة تمكنهما من احتمال أعباء هذه الحياة المشتركة بصرف النظر عن البلوغ أو التمييز . إلا أنه قد ترتب على هذا الخلاف أن الاعتداء على أعراض الفتيات في الفترة التي يمكن فيها بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة لا يعاقب عليه .

لذلك نص في المشروع على رفع السن التي عندها يكون المعتدى على عرضها بدون اكراه غير مستهدف للعقوبة ، أربع عشرة سنة إلى ست عشرة سنة . واللجنة توافق على ذلك خصوصاً وأن المشرع قد رفع سن الرشد إلى إحدى وعشرين سنة . ولهذا وافقت اللجنة بأجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي ترجو من المجلس إقراره . وقد أقره المجلس فعلاً .

وعند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ روي أن يرفع السن إلى الثامنة عشر عاماً في المادة ٢٦٩ على اعتبار أن هذا القانون ينطبق على المصريين والأجانب بعد إلغاء الامتيازات وسن البلوغ عند الفتيات الأجانب وقد تأخر إلى سن الثامنة عشرة الاعتداء على الأطفال .

وقد أضاف الشارع إلى النص السابق المستند من القانون العرسي أصاً خاصاً بحالة ارتكاب جريمة هناك العرض على شخص طفل لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ، وجعل العقوبة في هذه الحالة الاشغال الشاقة المؤقتة . وعلى هذا يكون عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره ركناً للجريمة خاصة عقاباً يختص عن جناب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، لا ظرفاً مشدداً لتلك الجريمة . ولو أن سياق المادة قد يوهم ذلك ، لأن صغر السن ركن عام في الجرائم الداحية في حكم المادة



٢٦٩ ، فلا يمكن إذن أن يكون ركنا وظرفا معشداً في آن واحد .

وحكمة وضع عقوبة خاصة لهذه الحالة أشد من عقوبة الجريمة الواردة في الفقرة الأولى هي أن الرضا في سن الطفولة لاحكم له أصلاً ، لانعدام التمييز والارادة ، ولذلك جعل الشارع سن الطفولة قرينة قاطعة على انعدام الرضا .

وقبل وضع هذا النص في قانون ١٩١٤ كانت المحاكم تحكم بأن النص يعتبر الفعل جريمة هتك العرض بالقوة متى ثبت أن المجنى عليها لم تكن حائزة لإرادة يمكنها بها أن تمنع المتهم لصنرسها الذي لم يزد على ثلاث سنين وعدم تمييزها وقد قضى بأن البنت التي همهاست سنوات تكون مسلوقة الارادة . فالفسق بها يعتبر بأكره وإن تبين من أقوالها أنها كانت تمثل للنهم كلها أناها .

#### وقاع الصغيرات بغير قوة ولا تهديد

وطبقاً لما ذكره الأستاذ أحمد أمين بك فإن الركن المادى في الجريمتين السالفتي الذكر لا يقتصر على مادون الوقاع في حالة الأناث ، بل يشمل حالة الوقاع أيضاً ، وقد جرى الشراح في فرنسا على وجوب إخراج وقاع الصغيرات غير المصحوب بالقوة من حكم مادة الاغتصاب ، وإدخاله في حكم مادة هتك العرض بغير قوة ولا تهديد ، لأن جريمة الاغتصاب لا تكون إلا مع القوة ، والفرض أنها غير موجودة في الحالة التي نحن بصدددها وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقال الأستاذ أحمد أمين بك نفسه إن هذا الرأي لا يسلم من النقد لأن الرضا كما ينعدم بالقوة وما في حكمها ، كذلك ينعدم بعدم أهلية المجنى عليه للرضا ، ولم يمنع الشراح الفرنسيون في ادخال وقاع المجنونة في حكم مادة الاغتصاب ، فلا محل بعد هذا التخرج من ادغال وقاع الصغيرة في حكم تلك المادة

لكنه قال إن هذا الاعراض النظرى تضائل قيمته أمام الصعوبة العملية التي تعترض تطبيق مادة الاغتصاب على حالة وقاع الصغيرة المراهقة لأن الرضا في حالتها غير منعدم تماماً ، بل هو ناقص فقط ، لافتراض أنه مشوب بشيء من الإكراه الأدنى ، ولهذا كان تطبيق المادة ٢٦٩ في نظره على ما فيه من العيوب النظرية أقوم من الوجهة العملية .

فإذا بلغ الصغير سن الثانية عشرة أو جاوزها ولم تكن الجريمة الواقعة عليه مصحوبة بقوة أو تهديد فلا عمل للعقاب ، لأن افتراض انعدام الرضا يزول بتقدم السن ودخول المجنى عليه في طور الرشد والتمييز .

ويلاحظ ألا عمل للعقاب في هنك عرض الصغير الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره إلا إذا كان الفعل غير مشروع في ذاته ، أما إذا كان مشروطاً ، كما لو كان صادراً من الزوج في حدود المتاع المباح له شرعاً فلا عقاب ، ولو كانت سن الزوجة دون الثامنة عشرة

وقد حدث أن تزوجت فتاة في السادسة عشرة ثم طلقت من زوجها وقيل إن تم الثامنة عشرة اتصلت برجل ثم اتهمته بأنه اعتدى عليها وهي دون سن الرضا وقد قضى القاضي بالبراءة على اعتبار أن هناك تناقضاً في التشريع إذ كيف يجوز للفئة أن تزوج في السادسة عشرة ثم يقال إن رضاها معدوم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة ولكن عكس النقض ألغت الحكم على اعتبار إن القاضي ملزم بأن يطبق التشريع كما هو .

#### عقاب الجريمة

يماقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ بالحبس ، فإذا كان المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة كانت العقوبة الأشغال لفافة المؤقتة .

#### الظروف المشددة

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ على ظرف مشدد للعقوبة ، وهو أن يكون الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ ، أى أن يكون من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته الخ ، وجعلت العقوبة في هذه الحالة الأشغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ أن هذا الظرف المشدد قاصر على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ ، ولا يشمل الجريمة التي ترتكب على من لم يبلغ السابعة من عمره ، لأن سياق المادة لا يفيد ذلك . فالعقوبة واحدة في هذه الحالة

الآخيرة سواء أكان مرتكب الجريمة على الطفل من أصوله الخ. أم لم يكن كذلك ، وهذا مما يجب ترتيب وضع المادة .

ولما كانت سن المجنى عليه ركناً جوهرياً في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة وجب أن ينص في الحكم على سن المجنى عليه ، وإلا كان الحكم باطلاً ووجب نقضه .

وتحسب السن في هذه الحالة طبقاً للتقويم الهجري وقد قررت ذلك محكمة النقض في حكم لها في سنة ١٩١٣ . ولكن يلاحظ بعض الشراح بعد تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ ثم بعد ذلك أنه قد رفع سن المجنى عليه من ١٤ إلى ١٨ سنة فانه لا يعرف الآن ان كانت بالحساب الهجري أو الميلادي خصوصاً بعد أن أصبح اعتبار سن الرشد بالحساب الميلادي .

وقد فُتت محكمة النقض عبارة ( خادم بالآجرة ) بمناسبة تطبيق المادة ٢٦٩ بقولها : « انه وان كانت عبارة خادم بالآجرة الواردة في المادة ٢٦٧ ع لا يصح أن تتناول كل فرد يشتغل بالآجرة للمجنى عليها أو لمن لم سلطة عليها ، إلا أنه يدخل تحتها الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزل المجنى عليها أو منزل أحد من لم سلطة عليها ، والذين يخدمون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات المأجورة التي يقومون بها فرساً وتسهيلات لإرتكاب الجريمة لا تتيسر لغيرهم ، فالمعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ ع تنطبق على الخادم في قهوة الذي يترك عرض ابنة صاحب القهوة . فانه وإن كان لا يصح اعتباره خادماً بالآجرة إلا أنه يتدرج في كل من يسكن أو يتعود التردد على منزل المجنى عليها أو بمن هو تحت رعايته ويخدم نفسه بسبب ما يقوم به من الخدمات المأجورة في وضع يسيء له الفرص ويوجد تسهيلات لإرتكاب الجريمة التي لا يتيسر لغيره ارتكابها .

## الفصل الثالث

### التحريض على افساد الاخلاق

نصت المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات على أن دكل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو اناثا أو بمساعدته لزام على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس .

هذه المادة تنص على جريمة مستقلة عن الجرائم السابقة ، والغرض الاصلى منها معاقبة القوادين الذين يجمعون بين الناس على فاحشة ، ولا نزاع فى أن من يتخذ القيادة حرقة ومرتزقا يقع تحت طائلة هذه المادة اذا توفرت فيه الشروط الاخرى المتصوص عليها فيها .

وقد جرى البحث فيما إذا كان النص قاصرا على هذه الحالة فقط ، أو يتناول كل من يحرص على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعده عليه ، ولو لم يؤثر عليه أو يتخذة حرقة له . وكان ذلك موضع خلاف بين المحاكم والشرائح فى فرنسا . أما المحاكم فكانت فى بادى الامر تعمل المادة ٢٣٤ المقابلة للمادة المصرية على أوسع معانيها ، فلم تطبقها على القوادين فقط بل على كل من يعمل على افساد أخلاق الغيابة ، ولو كان ذلك لارضاء شهوانه الشخصية .

ثم تحولت عن هذا الرأى وقصرت تطبيقها على القوادين .

ثم عدلت مرة أخرى وسلكت سبيلا وسطا واشترطت لتطبيق المادة وجود وسيط يحرص على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعده عليه أيا كان هذا الوسيط ولو لم يكن مأجورا ، وبذلك يصبح نص المادة غير قاصر على القوادين فقط . بل يشمل كل من يسعى لارضاء شهوة الغير بتحريض الشباب على الدعارة . ولا يمنع العقاب أن يكون قد أخذ لنفسه من الفسق نصيبا ، فيدخل فى حكم المادة

من يجمع الشباب على فاحشة ويشاركهم فيها ؛ أما من يسعى في افساد الشباب ارضاء لشهواته الشخصية فقط فلا عقاب عليه .

ثم تحولت عن ذلك مرة أخرى إلى عدم اشتراط الوسيط ، لكنها فرقت بين حالتين ، حالة يرتكب فيها المخرض أعمال الفسق على نفسه أو على غيره أمام الشباب ، وهذه ادخلتها في حكم المادة لأنها ضرب من التحريض على الفسق والفجور ، واخرى يرتكب فيها الجاني أعمال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين ، وهذه اخرجتها من حكم المادة ولم تعاقب عليها ، لأنها من نوع الاغواء الذي يراد به تحقيق شهوة شخصية ، وهذا النوع لا عقاب عليه إلا إذا دخل في حكم مادة من المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ السابق الكلام عليها .

ويظهر أن هذا هو ما استقر عليه رأى المحاكم في فرنسا .

أما الشراح ففهم من يوافق على عدم قصر المادة على القوادين فقط ، ولكنه يرى وجوب الوسيط على أية صورة ، مع التسليم بأن المادة لا تنطبق على من يجرى الشبان على الفجور ارضاء لشهواته الشخصية فقط .

ومنهم من يرى رأى المحاكم الأخير ، ويحمل المادة منطبقة على حالتين استنتاجا من الفاظ المادة .

الاولى — حالة الوسيط أيا كان نوعه الذى يساعد الشبان على الفسق والفجور أو يسهله لهم ، لأن فكرة التسهيل أو المساعدة تفيد أن العمل يعمل لمصلحة الغير .  
والثانية — حالة الشخص الذى يجرى الشبان على الفسق سواء أكان ذلك لإرضاء شهوة الغير أم شهوته الشخصية ، لأن العمل في صورتيه تحريض ، ولكل يجب قصر هذه الحالة على الشخص الذى يرتكب أعمال الفحش على نفسه أو على غيره بمحضرة الشبان ، أما الذى يرتكب أعمال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين فلا يعد فعله تحريضا بل اغراء ، ولا يدخل قمله في حكم المادة وإلا تناقضت هذه المادة مع أحكام المواد السابقة عليها .

ومنهم من يرى وجوب بطلان حكم المادة وتطبيقها على كل من يعمل على

إفساد أخلاق الشبان بالتحريض أو المساعدة أو التسهيل، سواء أكان ذلك لإرضاء شهوة الفهم أم شهرته الشخصية بلا تمييز بين حالة وأخرى، ويعتمد في ذلك على صوم نص المادة. وأهم ما يعترض به على هذا الرأي الأخير أنه يوقع التناقض بين حكم هذه المادة وأحكام المواد السابقة عليها، فإن من يهتك عرض صبي أو صبية يزيد عمرها على ثمانى عشرة سنة بغير قوة ولا تهديد لا عقاب عليه كما تقدم، فكيف يمكن أن تتناول المادة ٢٧٠.

والواقع أن عبارة المادة واسعة النطاق، وليس الغرض منها معاقبة القوادين فقط، وإلا لثنين عقابهم في كل الأحوال، وإنما الغرض منها حماية الشباب من عدوى الفساد، ومعاقبة كل من يتعرض لافساد أخلاقهم أيا كانت صفته، فقصرها إذن على حالة القوادين تخصيص بغير مخصص خصوصا وقد نص قانون سنة ١٩٣٧ على مادة خاصة للقوادين كما سيجيء. وإنما يجب من الجهة الأخرى أن يراعى في تفسيرها عدم التعارض مع النصوص السابقة عليها، فلا يجوز أن يدخل في حكمها من يسعى إلى أغواء الشباب ارضاء لشهوته الشخصية.

### المبحث الأول في أركان الجريمة

لهذه الجريمة أربعة أركان :

١ — الركن المادى وهو فعل التحريض أو التسهيل أو المساعدة.

٢ — الاعتياد على ذلك.

٣ — صغر سن المجنى عليه.

٤ — الركن الادنى.

وقد جمع هذه الأركان حكم لمحكمة اللبان الجزئية في سنة ١٩٢٩ قررت فيه أن جريمة التحريض على الفسق لا تقع إلا اذ توفرت فيها أربعة أركان :

١ — التعرض لافساد الأخلاق.

٢ — التحريض.

٣ — العادة.

٤ - السن .

وقالت ان ركنا التحريض والتحريض يتوفران اذا أخذت المجنى عليها الى منزل دعارة - رسميا أو سرىا - ودعيت للفسق . وركن العادة يتوفر بتعدد أعمال التحريض في أوقات مختلفة دون تحقق النتيجة ، ويكون كل عمل من أعمال التحريض واجما إلى تقدير القضاء . اذ أن المادة ٢٧٠ ع التي تقابلها المادة ٣٣٤ ع فرنسى لم تذكر الأعمال التي يجب أن تعتبر تحريرا . ولا يفترط أن يكون التحريض وقع من أشخاص متعددين بل يكفي أن يكون وقع على شخص واحد أكثر من مرة في أوقات مختلفة ، مقاربة أو متباعدة . وركن السن يتوفر اذا كان عمر المجنى عليه دون الحادية والعشرين وهو بحث موضوعي يرجع تقديره الى القاضي .

وفما يل اجمال لهذا التفصيل .

#### التحريض والتسهيل والمساعدة

يعاقب بهذه المادة كل من حرض الشباب على الفسق والفجور أو ساعدهم على ذلك أو سهل لهم سبله . وطرق التحريض والتسهيل والمساعدة لا تدخل تحت حصر . فيدخل في ذلك من يجلب الفتيات القاصرات إلى بيوت الدعارة ، ومن يسهل لمن ذلك ؛ ومن ينقل الفتيات من منزل بناء إلى منزل آخر ، وصاحبة المنزل التي تقبل عندها فتيات قاصرات ، ومن يؤجر غرضا مفروشة لتركب فيها أفعال الفسق والفجور مع الفتيات القاصرات ، ومن يمرض الفتيات على غشيان مواخير الفسق والام التي تسهل لبنتها معاشره الفساق .

ويدخل في التحريض بمجرد التشجيع بالقول ، إذا كان من شأنه دفع الشباب إلى سلوك سبيل الفواية .

لكن يجب في كل هذا أن يكون بين التحريض وفساد أخلاق الشاب رابطة السببية المباشرة ، فلا يدخل في حكم المادة التاجر الذي يبيع أثاثا لفرش منزل يرتكب فيه الفسق مع الشباب . غير أنه لا يفترط من الجهة الأخرى تمام الجريمة أن تكون أخلاق الشباب قد فسدت فعلا . ولا يغير من وجه الجريمة أن تكون

أخلاق المجنى عليه فاسدة من قبل .

وقد حكم في سنة ١٩١٣ بأن تحريض الشبان على الفسق والفجور لا ينحصر في اللذة الجنسية فقط ، بل يشمل أيضاً أفساد الأخلاق بأية طريقة كانت ، فالأب الذي يرسل ابنته مراراً لترقص في علات الملاهي لمجالسة الرجال ومعارفة الخمر يحوز عقابه بالمادة ٢٧٠ و ٢٧١ من قانون العقوبات .

كما حكم بأن التحريض على الفسق ليس له تعريف خاص في القانون وإنما يتكون من وقائع قد تنتج من ظروف خاصة متروكة لتقدير قاضي الموضوع نهائياً فيكفي لتوفر هذا الركن أن يقرر الحكم بثبوت التحريض

وقد حكم بأن عرض صور قبيحة على القصر يعتبر من قبل التحريض على الفسق .

#### ٢ - المادة

هذه الجريمة من جرائم الاعتداء ، فلا تكون إلا بتكرار الفعل المعاقب عليه ويكفي أن تتكرر وقائع الإفساد في أزيمة مختلفة ولا يشترط بعد هذا أن يتعدد المجنى عليهم ، فتحريض فتاة واحدة على الفسق والفجور يقع تحت طائلة المادة ٢٧ إذا تكررت معها أفعال التحريض وقد حكم بأنه لا يستلزم ركن العادة تعدد المجنى عليهم بل يكفي وقوع الفعل على واحدة في أزمان مختلفة .

وتتكون العادة بوقوع الفعل مرتين على الأقل ، فالفعل الواحد الذي يقع في زمن واحد لا يكون العادة ولو تعدد المجنى عليهم ، فن يقدم لشخص فتاتين معاً ليفسق بهما لا تنطبق عليه المادة .

ولا يشترط تعدد الأشخاص الذين يقدم لهم الشباب للفسق والفجور ، فن يقدم عدة فتيات على مرات مختلفة لشخص واحد يعاقب بالمادة ٢٧٠ .

ويلاحظ أن كلمة ( عادة ) الواردة بالمادة ٢٧٠ منصبة على جميع طرق الإفساد من تحريض ومساعدة وتسهيل ، لا على التحريض فقط ، كما قد يفهم من سياق النص العربي .



وقد حكم بأنه يكفي أن يثبت في الحكم تهمة تحريض الشبان على الفسق والفجور حصول وقائع متعددة ويحضى عليهم مختلفين فإن ذلك كاف لإثبات وجود المادة وليس من اللازم ذكر أسماء المجنى عليهم .

وحكم بأن ركن المادة يعتبر متوفراً من تعدد التحريض على الفجور ولو كان المجنى عليه واحداً . فإذا اتهم عدة أشخاص بتحريضهم عادة جملة فتيات على الفسق والفجور . وثبت أن ركن المادة قد تم بشروطه بالنسبة لكل مجنى عليها من هؤلاء الفتيات ، فتكون جريمة التحريض على الفسق قائمة بالنسبة لكل فتاة على انفرادها ويكون الفاعل لكل جريمة من هذه الجرائم مستحقاً للعقوبة المقررة لها .

وقد قضى بأنه إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ على من تعرض لإفساد أخلاق قاصر بأن حرضها على الفسق والفجور . وثبت بالحكم أن المجنى عليها قضت مدة بمنزل المتهم تتعاطى فيه الفحشاء فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أن ركن المادة غير متوفر ، لأن إبقاء المتهم للمجنى عليها بمنزله المعد للبناء تتعاطى فيه الفحشاء دال بنفسه على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ المادة .

وقد قضت محكمة النقض بأن المادة من الأركان الهامة في تهمة التعرض لإفساد الأخلاق بتحريض الشبان على الفسق والفجور . فإذا لم تثبت المحكمة في حكمها لامي ولا دليلها ، واقتصرت على القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود كان حكمها باطلاً واجب النقض .

## ٢ - السن

يشترط لوقوع الجريمة أن يكون التحريض واقعاً على شبان لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة ذكوراً كانوا أو إناثاً . فقصر المجنى عليهم شرط في تحقيق الجريمة ، ويجب على المحكمة أن تتحقق من سن المجنى عليه قبل تطبيق المادة سواء بالاطلاع على شهادته ميلاده ، أو يكتشف الأطباء ، أو بأية طريقة من طرق الإثبات الأخرى . والرأى الأخير في تقرير السن للمحكمة عند انعدام الدليل القاطع .

وقد رفع السن في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣١ من ثمان عشرة سنة إلى واحد وعشرين لتتفق مع سن بلوغ الرشد وهو بالحساب الميلادي .  
وقد حكم بأنه في تهمة إفساد الأخلاق بتحريض الشبان عادة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو إناثا المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ يلزم ذكر سن المجنى عليه .  
فإذا اتضح أن سن المجنى عليه لم يذكر لا في اعلان حضور المتهمين ولا في محضر الجلسة ولا في الحكم كان ذلك وجها مهما مبطلا للحكم وللأجراءات .  
ولكن حكم بأنه يكفي أن ينص الحكم صراحة برد الموضوع الاجمالي على أن الوقائع المختلفة قد أرتكبت مع قصر لم يبلغوا الحادية والعشرين وليس من الضروري ذكر سن كل منهم .

#### القصد الجنائي

المعول عليه أن هذه الجريمة من الجرائم المتممة ، أي التي يشترط فيها القصد الجنائي . ويتوفر هذا القصد متى عرف المتهم أنه يتعامل مع فتاة أو قبي قاصر ، فإذا كان يجهل السن الحقيقي للمجنى عليه فلا عقاب لانعدام القصد الجنائي .  
والأصل أنه يجب على النيابة إثبات علم المتهم بقصر المجنى عليه ، ولكن بعض المحاكم في فرنسا قلبت وضع الإثبات . وفرضت علم المتهم بصغر سن المجنى عليه ، وحملت مسؤولية خطئه في عدم التحقيق ابتداء من ذلك .

وعلى هذا المبدأ جرت محكمة النقض المصرية في حكم لها قررت فيه أنه ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع بجهله سن المجنى عليه الحقيقي ، ما لم يثبت أن جهله كان نتيجة خطأ أوقعته فيه ظروف استثنائية لا يعد مستولا عها ، وقد قالت المحكمة في هذا الحكم أن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هو السن الحقيقي للمجنى عليه . فتي كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان علمه بها ميسورا ، اعتبر القصد الجنائي متوفرا لديه . ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى ، إذ ان علم الجاني بسن المجنى عليه مفترض

ولا يسقط هذا الافتراض إلا بـبوت قيام ظروف استثنائية منعه من امكان مرقه السن الحقيقيه .

واذن فلا يجوز لامرأة أن تقبل في منزلها المعد للدعارة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ اعتمادا على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن . مادامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للتثبت من سنّها الحقيقيه . كذلك لا يجوز لها أن تعرض بتقدير الطليب الشرعي لسن الفتاة المجنى عليها لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلجأ اليها إلا عند انعدام الدليل القاطع وقد قضى بأن من يرتكب ضد شخص عملا جنائيا دون أن يبحث أو يدقق في بحثه عن عمره ويكون السن ركنا في الجريمة فانه يفترض عليه به . وهذه هي حالة الجنحة الاحتمالية التي يكفي فيها افتراض علم المتهم بالسن لتكوين الجريمة فلا يفك المتهم من العقاب إلا إذا كان جهله بالسن الحقيقي للجنى عليه نتيجة خطأ قهري أو ظرف استثنائية ويشترط أن يتمسك بذلك ويثبت .

وقد حكم بأنه ليس للنهم أن يتمسك بأن المجنى عليها وهي فتاة لا تتجاوز الثامنة عشرة معها تذكرة من البوليس تتبع لها مباشرة الدعارة لأن النصريح الذي يعطيه البوليس لفتاة بمزاولة البغاء ليس في حد ذاته ، وبالنسبة لمن حرض الفتاة على الفجور ، دليلا كافيا على توفر السن المطلوب الذي ينبغي أن يكون محاطا بضمانات أهم من ذلك .

### في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ بالحبس .

### الظروف المشددة

نصت المادة ٢٧٠ على ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٠ ، هو أن يكون التحريض أو المساعدة أو للتسهيل واقعا من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ ، وجعلت العقوبة في هذه الحالة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

## الفصل الرابع

### القوادون والباطنجيون

وقد نص قانون العقوبات في المادة ٢٧٢ منه على أن كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ماتكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس ، وهذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل في قانون سنة ١٩٠٤ على خطورة الجريمة التي تتناولها . وقد أضيفت إلى القانون لمعاقبة القوادين الذين يعولون في رزقهم كله أو بعضه على ما تكسبه الفسوة من الدعارة .

وهذه المادة مأخوذة من المادة ٥٣٤ من القانون الإيطالي وهي تقابل المادة ١٧٦ من قانون العقوبات السويسري والمادة الأولى من القانون الإنجليزي رقم ٢٩ سنة ١٦٦١ و ٦٢ فكتوريا والمادة ٧ من القانون رقم ٢٠ - ٣٠٢ جورج الخامس .

ونشر فيما يلي المناقشة التي دارت بشأن هذه المادة في مجلس النواب بجملة ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ .

تليت المادة ٢٧٢ ونصها :

« كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ماتكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — أريد أن أعرف الغرض من كلمة « امرأة » الواردة في هذه المادة وهل تنصرف الى الزوجة ؟

المقرر — يفهم من العبارة التي تلي كلمة ( امرأة ) أنها لا تنصرف الى الزوجة إذ . . . .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — يجوز أن تكون الزوجة مومساً

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — اذا كانت الوجة تحترف الدعارة فلا شك في أن المادة تنطبق عليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون — هذه المادة الجديدة تتعلق حقيقة بالبلطجية ولا أرى عملاً لوضعها في باب تلك المرض . والوضع الصحيح لها هو في قانون المشبهين والمثردين . لأن الشخص الذي يقول في سمعته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة هو بلا شك رجل متشرد لاصناعة له .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أرجو أن يثبت اذا وافق المجلس أن هذه المادة تتعلق أيضاً على القوادين وعلى البلطجية الذين يتمشون بما تكسبه النساء الساقطات من طريق الدعارة اذا توفرت فيهم الشروط الواردة في هذه المادة .

وقد وافق المجلس على المادة على هذا الأساس .

ويلاحظ أن الجريمة تتوفر بصرف النظر عن سن المرأة ومن يتصل بها أيولو أنها قد تجاوزا الحادية والعشرين . والعقوبة هي كجريمة افساد الأخلاق .

ويلاحظ أن هذه المادة تقابل المادة ٣٣٨ في مشروع تعديل العقوبات في سنة ١٩٢١ . وقد كان هذا القانون يشتمل كذلك على مادة ( ٣٣٨ ) تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين وبغرامة لا تجاوز خمسين جنياً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من منع بأية وسيلة امرأة من مغادرة بيت من بيوت الدعارة أو أن يقصد منها من ذلك أن يعطيها كل ملابسها أو الملابس التي تلبسها عادة » وهذه المادة مأخوذة من المادة ٨ من القانون الانجليزي رقم ٦٩ سنة ٤٨ — ٤٩ فكتوريا . ولاشك أنه كان يجب ادماج هذه المادة في القانون . استكمالاً لمناصر القضاء على هذه الطغمة الفاسدة .

## الفصل الخامس

### جريمة الزنا أو الحياة الزوجية

الزنا في قانون العقوبات معنى اصطلاحى خاص ، فلا يشمل كل الأحوال التى يطلق عليها هذا الاسم في الشريعة الاسلامية ، بل هو قاصر على حالة زنا الشخص المتزوج حالة قيام الزوجية فعلاً أو حكماً . وتكاد الشرائع الحديثة جميعاً — ماعدا القانون الانجليزى — تعد الزنا بهذا المعنى جريمة قائمة بذاتها ، لأن فيها انتهاكاً لحرمه الزوجية ، أما في القانون الانجليزى فالزنا جريمة مدنية تبيح طلب التطلق .

وأحكام الزنا في القانون المصرى مستمدة من القانون الفرنسى ( المواد من ٣٣٦ الى ٣٣٩ ) وقد جرى الفاع المصرد على نهج الفاع الفرنسى فى اعتبار الزنا جريمة ذات صفات خاصة ، فمن ذلك أنه علق بمحاكمة مرتكبها على شكوى الطرف الآخر فى الزواج حيث تقرر المادتان ٢٧٣ و ٢٧٧ أن دعوى الحياة الزوجية لا ترفع الا بناء على طلب الزوج أو الزوجة . فليس للنسابة العمومية أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها ، لأن الجريمة وان كانت جريمة واقعة على المجتمع ، إلا أنها من جهة أخرى تمس أولاً وبالذات حقوق الطرف المجنى عليه . فلهذا ولما يترتب على رفع دعوى الزنا من الاضطراب فى نظام الأسرة لم يطلق الشارع للنسابة الحرية فى المحاكمة وطلب العقاب

غير أنه إذا تفرع عن جريمة الزنا جريمة أخرى ، فانه يجوز للنسابة فى هذه الحالة رفع الدعوى العمومية بهذه الجريمة الأخرى ، ولو أن الزوج لم يبلغ عن دعوى الزنا . فيجوز للنسابة مثلاً أن ترفع الدعوى العمومية عن جريمة الفعل الفاضح العلى إذا كان الزنا قد ارتكب فى محل عموى .

وقد قضى بأن التبليغ عن الحوادث الجنائية يقبل من أى انسان ولم يحمه القانون من حق المجنى عليه وحده إلا فى جريمة الزنا فقط ، وان هذه الجريمة من

الجرائم المتعلقة بالنظام العام وليست ملكا لشخص معين . بل النيابة وحدها الحق في إقامة الدعوى العمومية عنها وان كان هذا الحق مقيدا بمشئنة الزوج . وقضى بأن الزوج البالغ بمقتضى قواعد الشريعة وان لم يكن وصل إلى الحادية والعشرين له حق التبليغ عن واقعة زنا زوجته ، وبأنه يكفي السير في دعوى الزنا أن يصل البلاغ من ولي أمر الزوج القاصر خصوصا إذا حضر الزوج نفسه بالجلسة وأيد البلاغ فيها .

وحكم بأن المادة ٢٧٣ تنص على أنه لا يجوز محاكمة الزوجة إلا بناء على دعوى زوجها والدعوى هنا يقصد بها البلاغ كما يستفاد من النص الفرنسي ولكن القانون لم يحتم التبليغ بالكتابة . وقد ينشأ المادة ٢٩ من قانون تحقيق جنابات طرق التبليغ وهي إما بلاغ يقدم النيابة ، وهو البلاغ الكتابي ، أو أى اخبار يصل إليها ، وهذا يكون شفويا . وزفع الدعوى على الزوجة وشريكها ولو لم يطلب ذلك المجنى عليه في بلاغه .

ولكن قضى بأن الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى الزنا يجب أن يوضح به أن رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج وإلا كان باطلا .

وقد فرق الشارع في الحكم بين زنا الزوج وزنا الزوجة من أربعة وجوه :

الاول — أن الجريمة لا تقوم بالنسبة للزوج إلا إذا زنى في منزل الزوجية أما الزوجة فيثبت زناها في أى مكان وكان قانون سنة ١٩٠٤ يشترط أن يكون الزنا في منزل الزوجية أكثر من مرة وبامرأة يكون الزوج قد أعدها لذلك ولكن القانون الجديد ألغى هذين القيدين كما سيجى .

الثاني — أن الزوجة إذا زنت تعاقب بالحبس مدة أقصاها سنتان ، أما الزوج فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وكان قانون سنة ١٩٠٤ يميز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الثالث — أن للزوج أن يعفو عن زوجته بعد الحكم عليها ، أما الزوجة فلم ينص على أن لها أن تعفو عن زوجها إذا حكم عليه .

الرابع - أن الزوج يعذر إذا قتل زوجته حال تلبسها بالزنا ويخفف عنه .  
 حيث تنص المادة ٢٢٧ على أن من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال  
 هي ومن يذنب بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة لجرائم القتل والعاهة  
 المستديمة وهي في الأولى الأشغال المؤقتة أو المؤبدة وفي الثانية الأشغال الشاقة  
 أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . أما الزوجة فلا عذر لها في مثل هذه الحالة .  
أركان الجريمة

الجريمة الزنا على وجه العموم ثلاثة أركان :

١ - وقوع وطء غير مشروع

٢ - وقوع ذلك حال قيام الزوجية

٣ - القصد الجنائي

١ - الوطء غير المشروع

لا توجد جريمة الزنا إلا بمحصل الوطء فعلا ، أما الصلات الأخرى غير  
 المشروعة ، وأعمال الفحش فيمدون الوطء ، والخلوة غير المقرنة بوطء ، فلا  
 تكفي لتكوين الجريمة ، ولا يعد ذلك كله شروعا فيها ، لأن جريمة الزنا لا تتصور  
 إلا تامة ، فلا شروع فيها ولا عقاب على البدء في تنفيذها .

على أن الوطء في ذاته كاف ولو وقع من صبي لم يبلغ الحلم ، أو من شخص  
 فقد قوة التناول ، أو كانت الموثى بها قد بلغت سن اليأس ، إذ ليس الغرض من  
 العقاب منع اختلاط الانساب ، بل صيانة حرمة الزواج .

٢ - قيام الزوجية

يجب أن يكون الفاعل الأصلي للجريمة مرتبعا بم عقد زواج صحيح . فلو زنا قبل  
 الزواج لا عقاب عليه ، ولو حملت منه المرأة ولم تضع إلا بعد زواجها . كذلك  
 لا عقاب ولو كانت المرأة مخطوبة ، بل يجب أن يقع الزنا حال قيام الزوجية  
 الصحيحة فعلا أو حكما فإذا كان النكاح فاسدا أو باطلا فلا عقاب على ما يقع  
 خلاله من الزنا .



كذلك لا عقاب على الزنا الذى يقع بعد انحلال رابطة الزوجية بالطلاق .  
 لكن يجب التفرقة بين الطلاق الرجعى والطلاق البائن . فإذا زنت الزوجة وهى  
 فى عدة طلاق رجعى كان لمطلقها طلب محاكمتها ، وذلك ما يستفاد بالقياس على  
 أحكام الشريعة الإسلامية ، لأن الطلاق الرجعى عند الشرعيين لا يؤثر على شيء من  
 الحقوق المترتبة على عقد الزواج ، مادامت المرأة فى العدة وكان قصد الزوج المراجعة  
 فى هذه الحالة يعتبر الزواج قائماً حكماً ، ويجوز إذن للزوج طلب محاكمة زوجته  
 على جريمة الزنا التى ترتكبها خلال العدة ، إذا كان ينوى مراجعتها على الأقل .  
 أما إذا كانت قد زنت والزوجية لا تزال قائمة فعلاً ، فلا نزاع فى أن له أن  
 يطلب محاكمتها فى عدة الطلاق الرجعى ، إذا كان قد طلقها بعد الزنا .

وإذا انقضت عدة الطلاق الرجعى أو كان الطلاق بائناً من أول الأمر سقط عنه  
 فى التبليغ . وقد حكم بأنه إذا زنت الزوجة فطلقها زوجها طليقة بائنة لم يعد له صفة فى  
 طلب محاكمتها ، لأن الطليقة البائنة تحمل عقدة الزواج ولا يجوز رجوع الزوجة إلى  
 زوجها إلا بعقد جديد وبرضاء الزوجة فلا يملك حق رفع الدعوى بعد حصول  
 مثل هذا الطلاق .

أما إذا بلغ والزوجية قائمة ثم طلق بعد ذلك ، فالطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول  
 دون الحكم على الزوجة سواء كان رجعياً أو بائناً . وقد قضى بأن استمرار الزوجية  
 لحين صدور الحكم فى دعوى الزنا ليس شرطاً لجواز محاكمة الزانية .  
 وأما إذا زنت الزوجة بعد طلاق بائن فلا سبيل للزوج عليها ، ولو حصل الزنا  
 خلال أيام العدة .

وقد جاء تعليق د'لوز على المادة ٣٣٢ ع نبرة ١١١ وما بعدها أن الفقرة  
 Separatipn de corps من موجبات نزع الحق المخول للزوج ولا شك أن  
 الاقتران الجسمى يشابه نوعاً ما الطلاق الرجعى فيكون الطلاق البائن أولى فى نزع هذا  
 الحق . وقضت المحاكم المصرية بأنه من المقرر قانوناً أن دعوى الزنا لا تقام إلا بتبليغ  
 من الزوج وهو الرجل الذى بينه وبين امرأة رابطة شرعية بعقد شرعى تجمله فى

حل من الاستمتاع بها بحيث لا يجوز لها الزوج بغيره مادامت العصمة باقية . وإذن فالبائنة أثناء عدتها لا تعتبر زوجيتها قائمة لأنها لا تتحمل لزوجها مطلقا إلا برضاها وب عقد جديد ولا توارث بينهما ، أما أمر كونها في العدة فلا يكفي لقيام زوجيتها لأن العدة لم تجعل شرعا إلا للتحقق من عدم المشغولية بالحل وذلك حفظا وتحوطا من اختلاط الأنساب . وعليه فلا تقبل دعوى الزنا إذا حصلت نساء على بلاغ الزوج بعد الطلاق البائن لأنه بالطلاق أصبح لا صفة له في التبليغ لو زال الزوجية التي هي الشرط الأساسي المخول له هذا الحق . وقضى حكم آخر بأن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج ، أى أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقعه التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعا بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٧٣ أن يبلغ عنها .

وفي حكم لمحكمة النقض بحثت فيه موضوع الطلاق البائن بينونة صغرى . قالت ان المقرر شرعا أن التطليقة الرجعية الثانية تحصل الزوجة بائنة بينونة صغرى متى انقضت العدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وان حكم البينونة الصغرى أنها تزيل الملك ، وان لم تزل الحل . بمعنى أن الزوج يفقد ملك عصمة زوجته ولا يستحل مقاربتها إلا بعقد ومهر جديدين . ولكن دون أن يكون هذا الاستحلال موقوفا على تزوجها بزواج آخر كما هو الحال في البينونة الكبرى . وإذا لم يحدد المطلق العقد على المطلقة كان في ذلك ما يفيد أن مطلقة قد انقضت عدتها وبات بينونة صغرى فقد بها ملكة لعصمتها وأصبحت طليقة تتزوج ممن تريد . فإذا ما اتهمت المطلقة بارتكاب الزنا في المدة التي كانت فيها بائنة قبل تجديد العقد فإنه لا عقاب عليها قانونا . وليس من الجائز في مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضي مطلق دليل ، ولا أن يؤول الوقائع تأويلا في مصلحة الاتهام بل يجب عليه الاعتراف مع القانون بأنها مما يجب التحرج الشديد في قبول إدانتها وفي استنتاج النتائج من وقائعها وظروفها أخذا بتلك القاعدة الحكيمة قاعدة درأ الحدود بالشبهات .

ولكن قضى في حكم آخر أن انقضاء الزوجية سواء كان بالطلاق أو بأى سبب آخر، لا يمنع من طلب عاكة المرأة وشريكها عن جريمة زنا وقعت أثناء قيام الزوجية .

### ٣- القصد الجنائي

للعقاب إلا إذا حصل الزنا بقصد جنائي ، ويعتبر القصد متوفرا متى ارتكب الجاني الفعل عالما أن شريكه متزوج ، وأنه يواصل شخصا غير قريبه في الزواج . فإذا كان يجهل أنه متزوج ، أو اعتقد أنه يواصل شخصا تحمل له مواسلته شرعا ، كما لو ظن أنه الزوجة أنها تسلم نفسها لزوجها لا لأجنبي فلا عقاب . وكذلك لا عقاب إذا اعتقد المتهم بحسن نية أنه قد أصبح في حل من رابطة الزوجية ، كما لو اعتقدت الزوجة أن زوجها الغائب قد مات . ولا مسئولية إذا وقع الفعل بغير رضا المتهم ، كما لو أكرهت الزوجة على تسليم نفسها لأجنبي اغتصبها بالقوة أو التهديد .

### جريمة الزوج

هذه هي الأركان المشتركة بين جريمتي الزوج والزوجة ، إلا أنه يشترط لتوفر جريمة الزوج وجود ركن رابع ، هو أن يكون الزنا في منزل الزوجية فإذا زنى الزوج في غير منزل الزوجية فلا عقاب عليه . وهو نقص في التشريع كان يجب تـمـنـه .

أ- منزل الزوجية فيراد به كل منزل يكون للزوج حق تكليف زوجته بالإقامة فيه ، ويكون للزوجة حق دخوله من تلقاء نفسها . ولا يشترط أن يكون هو المسكن الذي يقيم فيه الزوجان عادة ، بل يكون المنزل منزل الزوجية ولو كان الزوجان لا يسكنانه إلا في أوقات خاصة ، كنزل اصطيف مثلا . كذلك لا يشترط أن تكون الزوجة ساكنة فيه بالفعل ، بل يكفي أن يكون الزوج مقبلا به ، وأن يكون للزوجة حق دخوله .

وفي حالة التشريع القائم فإن المنزل الذي يعده الزوج لخليلته خاصة على غير علم من امرأته ، ولا يسكن فيه بل يتردد عليه عند الحاجة فقط ، وكذا المحل الذي

لا يشاء الزوج إلا عند اللقاء بخيلته ، فلا يعد منزل زوجته . ولا عقاب على الزوج إذا كان يواصل خليلته في منزلها .

وكما ذكرنا فإن قانون سنة ١٩٠٤ كان يشترط الى جانب ذلك لامكان عقاب الزوج أن يكون زناه في منزل الزوجية أكثر من مرة وبامرأة أعددها لذلك ولكن النواب اعترضوا على هذا النص عند تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ وثبت هنا ما جاء في محضر الجلسة التي فوقتت فيها هذه المادة لأنها تلقي ضوئاً كبيراً على نية المشرع في هذا الصدد .

أشير إلى المادة ٢٧٧ ونصها : « كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعددها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجية المذكورة يحازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . »  
النائب المحترم الاستاذ اسماعيل سليمان حمزه — أرى أن تحذف من المادة عبارة « تكون قد أعددها لذلك » إذ أنى لأفهم أن شرط الاعداد هو الذى يودى الى العقوبة فافترضوا أنه وجدت امرأة عرضاً في منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال أنه لا يعاقب لأنه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض ؟ إذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع . وما دام قد ثبت أن الرجل ارتكب جريمة الزنا غير مرة وجب رفع القيد الثانى . ولا أرى اذن ضرورة لعبارة « تكون قد أعددها لذلك » وأطلب حذفها .

معالي النائب المحترم مكرم باشا عبيد — أنى أوافق حضرة الاستاذ اسماعيل حمزه على اقتراحه ، وأزيد عليه اقتراحاً برفع عبارة « غير مرة » وفي الواقع أن الرجال قساة جداً ايها السادة لأنهم هم الذين يشرعون لأنفسهم وأنى أنظم لحضرات النواب الذين تكلموا عن الدين ، لا لأننا نطبق الدين على الدنيا ، بل لأن الدين هو مثلاً الأعلى . وكل منا يرجو أن تنتشر الفضيلة بين الناس وتتمكن في المستقبل من معاقبة كل أنواع الزنا مهما كانت ظروفه . وحياتنا الاجتماعية الحالية تجعل للشارع بتردد عند تقرير عقوبة الزانى ، ولا يمكن أن يصل التشريع الوضعى الى

مستوى التشريع السامى ، وليس معنى هذا أن الشريعة الغراء أو الشرائع الأخرى قاسية في عقوباتها لأن الواقع أنه يجب أن يعاقب الزانى أيا كان وفي كل حالة . ولكن الاعتبارات الاجتماعية كما قدمت ، هي التي تجعل الشارع يتردد في العقوبة . على أنه في الوقت نفسه لا يجوز أن نسمح صراحة للرجل أن يزنى من غير عقاب ولا أن يزنى بحضور امرأته أو في منزل الزوجية ، فهو إن فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالراقة ووجب على الشارع أن يوقع عليه العقوبة التي يستحقها وأغلب ظنى أن هذا أقل انصاف منا كرجال القضية ذاتها وللزانية ذاتها (تصفيق) ولذلك أوافق على حذف عبارة « غير مرة » ، و « امرأة » تكون قد أعدما لذلك ، الواردة في المادة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة — اقترح حذف عبارة « أو غرامة » لا تتجاوز عشرة جنيهات ، إذ أنه يجب الاقتصار على عقوبة الحبس والمساواة في هذا الصدد بين الرجل والمرأة .

النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — الواقع أن النساء يهمننا نحن الرجال بأننا حينما نشرع نراعى مصلحتنا دائما ونعمل ضدمن وقد ترتب على ذلك ان قامت في بلاد العالم ثورة نسوية ترمى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل . وليست محاولات النساء لدخول برلمانات بريطانيا وألمانيا وغيرها إلا مظفراً لهذه الثورة . لقد وضع الرجل كل الشروط اللازمة للحفاظة على العرض ففرض على الزوجة كل العقوبات في حين أنه أقل منها أو خففها عن نفسه ، مع أن العدالة تقضى بأن تكون عقوبة الزانى هي ذات العقوبة المفروضة على الزانية والمادة ٢٧٧ حين تنص عل حاله الزوج الذى زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعدما لذلك وثبت عليه هذا الأمر - الخ تكون قد اشترطت ثلاثة شروط ، وهى : الاعداد والتعدد ووقوع الفعل في منزل الزوجية ولكنه لم يفعل مثل ذلك لصالح المرأة . فالرجل له أن يزنى في الخارج كما يشاء وله أن يزنى مرة واحدة في منزل الزوجية . أما المرأة فلا تستطيع شيئا من ذلك وإلا نالها العقاب فلماذا لا تركها كالرجل تعمل ما تشاء خارج منزل الزوجية حتى يكون هناك تعادل ومساواة على الأقل .

لقد اجمع علماء النفس على ان الرجل هو السبب في دعاره المرأة لانها قد تندفع في هذا السبيل انتقاما من زوجها ومبادلة الخطيئة بالخطيئة . ولقد كان الواجب أن يعاقب الرجل قبل أن تعاقب المرأة لانه هو الذى ساقها إلى مهادى الدعاره .

النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — لقد رسم هذا القانون حدود الزوج وحدود الزوجه . ولذا لا يصح أن تقاس عقوبة أحدهما بعقوبة الآخر . فقد نص على عقوبة الرجل الذى يقتل زوجته وهى متلبسة بجريمة الزنا . ولكن ليس كل رجل يفعل ذلك ، فقد يتساع الزوج في هذا الحق ويكتفى برفع الدعوى العمومية على زوجته فيحكم عليها بالحبس سنتين فكان أذن يجب ، كي نسوى بين الزوجين ، أن يباح للزوجه حق قتل زوجها في حالة التلبس بالزنا . وأنى أوافق على التعديل الذى تقدم به معالى وزير المالية بشرط أن تبقى العقوبة كما هى الآن .

النائب المحترم الأستاذ عبدا لله الحيدى — لقد قصد الشارع بالمادة المطروحة أمام حضراتكم أن يعاقب شخصا يمكن القول عنه بأنه مستهتر بجريمة العلاقة الزوجية . ولو نظرنا إلى هذا الفعل في ذاته لوجدنا أن ضرره لا يقتصر على مجرد ارتكاب الزنا لحسب . بل قد يجبر الزوجه على اتيان مثله أما معاندة منها لزوجها أو رغبة في محاكاته انتقاما منه وتشفيا ، لهذا كان لزوم علينا في هذه الحالة أن نتشدد في توقيع العقوبة . لذلك أرى أن الاقتراح الخاص بحذف عقوبة الفرامة اقترح وجبه وأؤيد معالى مكرم باشا في رأيه .

النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس أنطون — يحق لنا أن نتساءل بعد أن حذف عقوبة الفرامة ، هل للزوجه أن تقف تنفيذ الحكم كما يجوز للرجل ؟ . وقبل الاجابة على هذا السؤال رأى الرئيس أخذ رأى على اقتراح من النائب المحترم زهير صبرى بزيادة عقوبة الزوج الى سنتين . وعلى اقتراح آخر بالعقاب على الزنى بمنزل الزوجية أو غيره ولكن المجلس قرر رفضهما . وعرض بعد ذلك اقتراحان من النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة بحذف عبارتي « غير مرة » و « بامرأة تكون قد أعدتها لذلك » وبحذف عقوبة

الغرامة . وبعد مناقشة وجيزة قال الوكيل البرلماني لوزارة الحفافية - توافق الوزارة على هذا التعديل فيصبح نص المادة كما يأتي : وكل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يحاذى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ، وقد وافق المجلس على ذلك .

وقد قضى بأن الزوج يلزم بالتعويض ولو لم تتحقق جميع أركان الجريمة بارتكابه الجنائية في منزل الزوجية ، وقد قررت المحكمة في حكمها أن الدفاع بأن لا تعويض لأن الزوج غير معاقب قانونا لارتكابه الزنا خارج منزل الزوجية لا ينهض على أساس قانوني صحيح لأن القانون الذى نص في المادة ١٥١ منه على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يلزم فاعله بالتعويض بدون تمييز بين الأفعال إذا كان معاقبا عليها بمقتضى قانون العقوبات أو غير ذلك . فالفعل المنافی للفضائل والآداب والذى ينشأ عنه ضرر للغير هو أساس التعويضات ولو لم ينص عليه قانون العقوبات لأن القانون الجنائي لم يتناول كل الأفعال المنافية للفضائل إنما عني بمعاقة الأفعال التى تمس النظام العام وتحمل بالامن وتقوض دعائم الاجتماع ولو قيل بغير هذا لكان من المتعذر الحكم بأى تعويض نظير الأفعال المدنية المحضة التى لا تندرج تحت نصوص قانون العقوبات مثل الفسق أو التدليس المدنى أو عدم الوفاء بالتعهدات وهى نتيجة لاتتفق مع نصوص القانون المدنى ولا تستقيم مع مبادئ العدالة لذلك يلزم الزوج بالتعويض لزوجته بسبب اتصاله بأمرأة أخرى غير شريفة حتى مع عدم قيام جنحة الزنا وبالرغم من صدور حكم الطلاق .

### شريك الزوجة

هو الشخص الذى زنى بها ، وبعض الشراح بعده فاعلا أصليا لاشريكا لأنه قام بجزء من الأفعال المكونة للجريمة ، ولكن الأرجح اعتباره شريكا ، لأن الجريمة الأصلية هى انتهاك حرمة عقد الزواج ، وهذا لا يكون إلا من جانب الزوجة . وقد عرف القانون الفاعل الأصلي والشريك فى الجريمة فى المادتين ٣٩ و ٤٠ بما يفهم منه أن الفاعل الأصلي هو الذى تدخل أعماله فى تكوين الجريمة وتركيبها

على حين تكون أفعال الشريك أفعالا ثانوية ولا توصل مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ولا تدخل ضمن أركانها . ويرجع في تمييز الأفعال المكونة للجريمة من الأفعال الثانوية إلى القواعد التي تميز بها الأفعال التنفيذية من الأفعال التحضيرية في الشروع ، فيعد فاعلا أصليا من ارتكب فعلا تنفيذيا ويعد شريكا من ارتكب فعلا تحضيريا . ولم يفرق القانون بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في العقوبة حيث نصر المادة في ١٤ على أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها . ولكن للتمييز بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في الجريمة مع ذلك أهمية كبيرة . ففي بعض الاحوال تختلف عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل الأصلي بنص في القانون . كما أن الصفة القانونية لبعض الجرائم تتغير حسب اعتبار المشتركين فيها مع الفاعل الأصلي شركاء أو فاعلين أصليين . ثم ان الظروف الشخصية المشددة الخاصة بفاعل أصلي لا تسرى على غيره من الفاعلين الأصليين معه في الجريمة ولكنها تسرى على الشركاء إذا كانوا يعلمون بها .

وفي جريمة الخيانة الزوجية فإنه لا عقاب على الشريك إلا إذا وجدت الجريمة الأصلية ، فإذا لم يحصل وطء فلا جريمة ولا عقاب . ولا بد من توفر سوء القصد عند الشريك ، بأن يقدم على الزنا وهو عالم أن المرأة متزوجة ، فإذا جهل ذلك فلا عقاب عليه . وعلى النيابة العمومية إثبات هذا العلم ، ولا يكفي أن يكون الشريك قد فرط في تقصى هذه الحقيقة . وقد أخذت بذلك طائفة من الأحكام المصرية قررت أنه إذا لم يثبت أن الشريك كان يعلم بأن المرأة متزوجة فلا عقاب عليه . ولكن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ في حكم لما أصدرته في سنة ١٩١٠ قررت فيه أن واجب النيابة ينحصر في إثبات أن المرأة متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم الزاني بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض ، فإذا أهمل في البحث فيعتبر أنه قصد ارتكاب الزنا حتى لو كانت المرأة متزوجة ، ولا يعني من العقاب إلا إذا أثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك ولو استقصى عنه .

وجريمة الشريك مرتبطة بجريمة الزوجة تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها ، فلا



وز عاكنه إلا بناء على شكوى الزوج ، ولا يجوز التبليغ ضده وحده . وإذا نطت الدعوى بالنسبة للزوجة لسبب من الأسباب القانونية ، كما لو توفيت زوجة أثناء المحاكمة فإن الدعوى العمومية تسقط عند ذلك عنها وعن شريكها . ذلك إذا توفى الزوج بعد رفع الدعوى العمومية وقبل صدور حكم نهائي . وقد أيدت ذلك محكمة البان في حكم لها وقررت منه أنه خلافا للقاعدة العامة ، سقط دعوى الزنا بالنسبة للشريك ب وفاة الزانية قبل صدور الحكم في الدعوى ، أنه لا يجوز أن يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية ، فيحرم بوفاتها من احتمال قوط الدعوى بعفو الزوج عنها .

وإذا ثبت على الزوج أنه كان يزني في منزل الزوجية ، سقطت عاكة الزوجة سقطت عاكة الشريك معها . كما أن تنازل الزوج عن الشكوى وإيقافه تنفيذ الحكم لي الزوجة يستفيد منه الشريك .

وقد قضى بأنه لما كانت جريمة الشريك مرتبطة بجريمة الزوجة فلا يجوز ماكنه إلا بناء على شكوى الزوج .

وفي حكم آخر قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوفر بها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطبيقها جب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل نزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وإذا أوقف الزوج دعوى الزنا ضد زوجته قبل الحكم ، استفاد الشريك من لك حتما ، لأن الحكم عليه يكون هدما لقرينة البراءة التي اكتسبتها الزوجة العفو عنها . وأن الشريك يستفيد من تنازل الزوج عن عاكة زوجته الزانية أنه إذا صالح الزوج زوجته وطلب عدم عاكتها بعد أن رفعت الدعوى استفاد شريك من هذا الصلح لكي يتحقق المقصود وهو صون كرامة العائلة .

وقد أيد ذلك حكم لمحكمة أسبوط الجزئية في سنة ١٩١٠ قررت فيه أنه لا يمكن عاكة شريك بعدم قبول الزوج التبليغ أو عدم قبوله عاكتها ، لأن السعى في الإثبات على

الزاني يستلزم الاثبات على الزوجة الزانية ، ويحرم إلى فضيحتها بفنائه إذ ذن زوجها صاحب الحق . ولا تتأثر الهيئة الاجتماعية بذلك لأن منع الزوج لمحاكمة زوجته يقوم دليلا على عدم وجود أدلة على تهمة الزنا .

ولكن ذلك مشروط بأنه لا يكون الحكم فيه أصبح نهائيا فإذا أصبح الحكم نهائيا لا يمكن أن يستفيد الزاني من إيقاف الزوج الحكم النهائي على زوجته لأن الاثبات قد تم والأدلة توفرت على المثمة قبل العفو والإيقاف . ولا يكتفى الهيئة الاجتماعية بالنسبة للزاني رضاء الزوج بمعاشرته امرأته . ومتى صار حكم العقوبة في جريمة الزنا نهائيا بالنسبة للمرأة فلا يكون استعمال الزوج حق العفو حيا لالغاء حكم العقوبة في الاستئناف بالنسبة للشريك .

### شريك الزوج :

لم ينص القانون على عقاب خلية الزوج الزاني كما نص في المادة على عقاب شريك المرأة الزانية ، ولكن المحاكم الفرنسية طبقت قواعد الاشتراك العامة في هذه الحالة ، وعاقبتها على أنها شريك للزوج في جريمته . ولا يمنع من هذا أن تكون الشريك نفسها متزوجة ، وأن يمانع زوجها في رفع الدعوى عليها ، أو يرفض التبليغ عنها . وللمحاكم المصرية أحكام أخذت فيها بهذا المبدأ وقررت عقاب الشريك بالمواد ٢٧٧ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ولكن جلو لا يوافق على جواز محاكمة الشريك في هذه الحالة لعدم النص .

### أدلة الزنا

وتطبق قواعد الاثبات العامة فيما يتعلق بجريمة الزنا ، فيجوز اثبات زنا الزوجة بكافة طرق الاثبات القانونية وكذلك يجوز اثبات زنا الزوج وشريكه بكافة الطرق القانونية العادية المتبعة في جميع الجرائم على وجه العموم . ولم يستثن القانون من القواعد العامة سوى حالة شريك الزوجة الزانية . فنص في المادة ٢٧٦ على أن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا ( أى المتهم بالاشتراك في الزنا كما هو ظاهر من النقص الفرنسي للادة Contre le Prévenu de Complicité ) هي

القبض عليه حين تلبسه بالفعل ، أو اعترافه ، أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه ، أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . والمادة ٣٣٨ الفرنسية لا تقبل من الأدلة على الشريك سوى التلبس ووجود مكاتيب أو أوراق أخرى صادرة عنه . أما الشارع المصري فزاد الدليلين الآخرين بناء على طلب مجلس شورى القوانين ،

وعبارة « القبض عليه حين تلبسه بالفعل ، غير مطابقة للبنى المقصود ، إذ المراد مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه ، وهذا ما يستفاد من النص الفرنسي . وقد أراد الشارع بمصر الأدلة التي تقبل على الشريك تضيق دائرة الإثبات بالنسبة له ، فلا تقبل عليه سوى الأدلة التي نص عليها القانون ، ولو اقتنع القاضي بغيرها . فإذا انعدمت هذه الأدلة وجب الحكم ببراءته . ونتيجة هذا التضييق أنه يجوز في بعض الأحوال الحكم على الزوجة الزانية التي يثبت زناها بشهادة الشهود أو بقرائن الأحوال ، مع تبرئة شريكها لانعدام الدليل الذي يقبل ضده . وقضى بأنه ليس لقاضي الموضوع أن يتقيد بأدلة في تكوين اعتقاده اللهم إلا في المواد التي حدد القانون أدلتها كالزنا . ولذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه لا يمكن أن تصلح الصور الفوتوغرافية ليستفاد منها كدليل لارتكاب جريمة الزنا ، لأن القانون تشدد بحق - كما تشددت الشريعة الفراء وغيرها من الشرائع - في أدلة الزنا فلم تقبل من الجميع سوى القبض على المتهم متلبسا بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى منه . ولا يمكن قياس الصور الفوتوغرافية على المكاتيب والأوراق ، لأنه أشترط في هذه المكاتيب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

وتذكر فيما يلي بعض التفصيل للأدلة التي أوردتها المادة .

#### التلبس

لا يفترط في حالة التلبس أن يشاهد الشريك وقت ارتكاب الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه برهة يسيرة ، كما تقتضى به المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات ، بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا

في أن الجريمة قد ارتكبت .

وقد قضى بناء على ذلك بأنه يجوز اثبات حالة التلبس بجميع الأدلة القانونية .  
فاذا أخرج المتهم امرأة متزوجة من منزل زوجها واسكنها حجرة في منزل شخص  
آخر حيث أقام معها ليلة كاملة ثم تردد عليها مراراً يحكم بأن هذه الوقائع الثابتة  
بشهادة الشهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك في الزنا .

ولا يشترط أن يضبط الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة رجال الضبطية القضائية .  
بل يكفي أن يشاهده أى إنسان . ويجوز اثبات حالة التلبس بكافة الأدلة القانونية  
ومنها شهادة الشهود .

وتكون حالة التلبس دليلاً قاطعاً على الشريك إذا ضبط وهو يرتكب الجريمة  
فعلاً ، أما إذا ضبط وهو في غير هذه الحالة جاز له أن يثبت بكافة الطرق أن الزنا  
لم يقع فعلاً .

#### الاعتراف

الاعتراف يراد به اعتراف الشريك نفسه ، أما اعتراف المرأة على نفسها وعلى  
شريكها فلا يقبل حجة على الشريك .

#### المكاتب

يراد بالمكاتب والأوراق الخطابات المحررة بخط الشريك وسائر المهررات الأخرى  
ولا يشترط أن تتضمن هذه الخطابات ، يانا صريحاً بوقوع جريمة الزنا ، بل يكفي  
أن يكون فيها ما يدل على ذلك ، وعلى كل حال فالأمر متروك لتقدير المحكمة .

#### المحل المخصص للحريم

وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم لا يخرج عن كونه قرينة  
قانونية ، ولكنها غير قاطعة ، فيجوز للبتهم أن يثبت مع ذلك بكافة الطرق أنه  
لم يرتكب جريمة الزنا . وقد حكم بأن وجود شخص متهم بالاشتراك في الزنا في  
البيت الذى تسكنه الزوجة ليس دليلاً على الجريمة ، متى ثبت أن الزوجة لا تسكن  
مع زوجها ، وإن البيت الذى تعيش فيه هو محل إقامتها المخصوص .

وقضى بأن القانون إنما أراد بحالة التلبس التي أشار إليها في المادة ٢٧٦ أن يشاهد الشريك والزوجة المزي بها في ظروف لا تترك للشك مجالاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. ففي بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يبعد أن يكون شروعاً في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك بما يملكه قاضي الموضوع، ولا حاجة للرقابة عليه فيه. خصوصاً إذا لوحظ أن القانون يجعل وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصوص للحريم دليلاً على الزنا في الجريمة الثامنة لا مجرد الشروع.

وقضى بأن قصد الشارع بمنزل المسلم إنما هو منزل الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته فلاحظ عادات المسلمين في منع غير ذى الرحم المحرم من المحل المخصص للحريم فإذا كانت الزوجة غنبي مع زوجها ومقيمة في منزل خاص لا يسكنها فيه الزوج ولم يكن معها فيه ولم يتفق عليها ولم يمارسها فيه معاشرة الأزواج لا قامت بمنزل آخر تكون إذا بمنزل عن منزل زوجها وفي منزل غير منزله. فوجود أجنبي في منزلها لا يكون دليلاً مستوفياً لشروط المادة ٢٧٦ ولا يمكن التوسع في فهم ما اراده الشارع من عبارة منزل مسلم أو القياس عليه بأن يجعل في حكمه منزل مسلمة لأن ذلك محظور في مسائل الجرائم.

وقضى بأن وجود رجل أجنبي في دورة المياه من الفتحة بسكن شخص مسلم متزوج ووجود زوجة هذا الأخير في الفتحة وعدم وجود ثالث معهما وعدم المبرور لوجود ذلك الشخص، يكفي لتكوين القرينة القانونية المقررة في المادة ٢٧٦ وهي وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهم — وهو مسلم — حضر لمنزله في منتصف الساعة العاشرة ليلاً ولما فرغ الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتبكة. وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق لأن يستحضر لها حلوى فأمرها قليلاً ولكنها ألحقت عليه في

هذا الطلب قاعتر ، فهاهنا وطلبته منه أن يستحضر لها حاجته أخرى فاشتبه في أمرها . ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مخفياً تحت السرير ، وكان عالماً حذاه . وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسترها غير جلباب النوم ، فالتفت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلاً على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبساً بجريمة الزنا . فهي على حق فيما ذهب إليه من أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٧٦ على صلاحيتها وحده حجة على الشريك المتهم بالزنا .

ولكن قضى بأنه من حيث أن أدلة الزنا المينة في المادة ٢٧٦ قد بينت بيان حصر ولا تقبل القياس . ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، فإذا وجدت المنهمة نفسها في منزل المتهم فلا يعتبر هذا دليلاً بذاته على ارتكاب الزنا .

### عقوبة الزنا

تعاقب الزوجة الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين . لكن لو وجه أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضا معاشرتها لمكان كانت (المادة ٢٧٤) وبما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر عليها ، فبالأولى يكون له حق إيقاف محاكمتها في أية حالة كانت عليها الدعوى وقبل صدور حكم نهائي .

وقد حكم بأنه يجب أيضاً إيقاف الدعوى العمومية متى تنازل الزوج عنها ، ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته وعدم معاشرتها .

وقد قضى أن الزوج إذا زنا ، فإنه عليه محاكمة زوجته الزانية وترفع النيابة الدعوى العمومية عليها أن يقتنازل أمام المحكمة عن محاكمتها ، لأن القانون يجعل هذه الدعوى خاضعة لشكوى الزوج وقد أراد أن يديم له حق التنازل أثناء سير الدعوى مادام أن رفقها في أول الأمر كان بناء على شكواه . وللزوج هذا الحق ولر استبقى لنفسه حق التنازل وصرح بنية في إبقائه ، لأن القانون أمثلزم بالامتناع لايقاف التنفيذ يوم أن يصبح الحكم نهائياً ، لا في حالة التنازل قبل صدور حكم الدعوى .

ولكن حكم أيضا أنه بما أن الزوج يمكنه إيقاف مفعول الحكم الصادر ضد زوجته الزنا برضائه معاشرتها فينتج من ذلك أن له من باب أولى قبل الحكم أن يوقف الدعوى في أية حالة كانت عليها الدعوى بنفس هذه الشروط أي برضائه بمعاشرتها له كما كانت، وأن الشارع لم يخول الزوج حق إيقاف عاكة للزوجة إلا لمحافظة سميتها وشرفها وحرصا علىقاء الصفاء بينهما . لذلك علق الشارع هذا الحق الذي للزوج على قبوله معاشرة زوجته . فإذا لم يكن هناك أمل بالمعاشرة وانقرض عقد الزوجية بالطلاق فقد الزوج هذا الحق وأصبح عديم التأثير على سير الدعوى والمحاكمة ولكن إذا كان الزوج بعد الطلاق ليس له أن يشكو ويحرك الدعوى العمومية إلا أنه إذا شكى قبل الطلاق فشكواه هذه تحرك الدعوى العمومية ولا يعود بعد ذلك سبيل لإيقافها وعرقلة سيرها فلا يملك مساعدة زوجته بعد الطلاق .

وإذا تنازل الزوج عن عاكة زوجته وقبل معاشرتها ، فلا يجوز له أن يرجع في تنازله هذا ويطلب عاكتها من جديد ، لأن تنازله نهائي لا رجوع فيه . وقد قضى بأن من المتفق عليه أن للزوج الحق المطلق في التنازل عن عاكة زوجته في دعوى الزنا قبل رفع الدعوى العمومية عليها . وهذا التنازل بمجرد صدوره منه يكون نهائيا وموجبا لسقوط الدعوى العمومية بصفة قطعية . فلا يملك الزوج الرجوع فيه لأنه يعتبر اقرارا نهائيا بعدم وقوع جريمة الزنا من المتهمين بها ، ويترتب عليه حق مكتسب للزوجة ولشريكها في علم عاكتها . ويستفيد الشريك من هذا التنازل محققا للحكمة التي حدث بالمشروع الى منح الحق للزوج .

ولكن قضى بأنه لا يوجد مانع يمنع الزوج من التنازل عن دعوى الزنا مع اصراره على رفع دعوى التعويض لأن ذلك من حقوق الشخصية ، وإذا كان له أن يطلب من المحاكم أن تقضى له في هذه الحالة على غريمه بالتعويض الذي يستحقه ، فليس ثمة ما يمنع من الاتفاق معه بالطرق الودية وبغير الالتجاء إلى المحاكم لتقدير التعويض الذي يراه مناسبا لما ناله من الضرر . والسند الذي يأخذ به التعويض

هو سند مبني على سبب مشروع وليس فيه ما ينافي الآداب بحجة أنه مقابل للسكوت أو التغاضي عن جريمة .

وقد قضى بأن طلب الحكم في المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها سواء قدم من الزوج أو وكيله بصفته في دعوى أصلية أو دفاعاً في دعوى نفقة فانه لا يفيد انه صفح عن زوجته ورضى بأن تعود لمعاشرته ولا ينافي حقه في الاصرار على عقوبتها على الزنا بل ان اظهر ما يفيد ذلك هو أنه يريد اعتقالها في منزله لمراقبتها .

وقضى أنه إذا صفح الزوج عن زوجته وجب الحكم بعدم جواز سماع الدعوى لا الحكم بالبراءة ، لأن البراءة لا تكون إلا إذا كانت هناك محاكمة تخصص فيها الأدلة التي يحتوي عليها التحقيق ، وترى غير موصلة للادانة . وأما هنا فان الزوج هو الذي خلق سير المحاكمة ولم يعد تمت عمل قط لمناقشة الادلة ووزنها .

وإذا توفى الزوج بعد رفع دعوى الزنا على زوجته الزانية وقبل صدور حكم نهائي في الدعوى ، وجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية قياساً على ما سبق . وقد قضى بأن جريمة الزنا ولو أنها من الجرائم العمومية إلا أن لها صفة خصوصية تمتاز بها على الجرائم الأخرى . فان القانون يقضى بأنه في حالة تنازل الزوج عن الاستمرار في الدعوى ضد زوجته تسقط الدعوى العمومية وذلك لمصلحة أفراد العائلة وخشية التشهير بسمعة الزوجة . وإذا توفى الزوج بعد رفع الدعوى ، سواء أكان قبل صدور الحكم الابتدائي أو بعده ، وجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية ، لأن مصلحة الاولاد وبعض أفراد العائلة تقتضي بوجوب تنامي الجريمة . ولكن حكم بأن القاعدة الأصلية ان صلح المجني عليه لا يترتب عليه الاعفاء من المحاكمة الجنائية وتنفيذ العقاب ، وما نص عليه قانوننا من أن للزوج الحق في إيقاف تنفيذ الحكم الصادر في دعوى الزنا برضائه معاشرته زوجته الزانية إنما جله على سبيل الاستثناء فلا يمكن التوسع فيه بالقول أن الرضا بالمعاشرة قبل التبليغ موجب لسقوط حق إقامة الدعوى .



وقد حكم بأن نص المادة ٢٧٣ هام والغرض منه أن الزوج له حق طلب رفع الدعوى متى حصل الزنا والزوجية قائمة ، فحصول الطلاق بعد ذلك لا يسقط هذا الحق . وقصد الشارع من تعليق معاقبة الزانية على رضا زوجها هو احتمال قبول معاشرتها مع علمه بارتكابها الزنا حيث أنه ألصق للناس بها وأقربهم إليها . وقد انتهى هنا هذا الاحتمال بحصول الطلاق من الزوج عقب الزنا وطلبه معاقبتها . ويعاقب الزاني بالزوجة أيضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ( المادة ٢٧٥ ) أما الزوج الزاني فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ( المادة ٢٧٧ ) وتعاقب شريكته طبقا للمادة ٤١ ع بنفس هذه العقوبة .

#### سقوط حق الزوج في الشكوى

تنص المادة ٢٧٣ على أنه إذا زنى الزوج في المسكن الذي يقيم فيه مع زوجته كالميلين في المادة ٢٧٧ فلا تسمع دعواه عليها بالزنا . وعلة هذا النص أن الزوج إذا سبق زوجته إلى انتهاك حرمة الزواج ، فقد ضرب لها من نفسه مثالا سيئا ، وحرصها على التأون في عرضها ، فلا يحق له بعد هذا أن يشكوها إذا هي اقتدت به . ولا يثبت الزنا على الزوج إلا بحكم يقضى عليه فيه بالعقاب ، سواء أكان هذا الحكم قد صدر عليه قبل أن يشكوها أم بعد الشكوى إذا كانت الزوجة قد بلغت عن زناه السابق بعد أن بلغ هو عنها . فإذا سبق رفع الأمر إلى القضاء وحكم ببراءة الزوج ، فلا محض لأن يحدد الزوجة الشكوى بسبب الحادثة نفسها ، لأن حكم البراءة يكون له قوة الشيء المحكوم به متى أصبح هائيا . فإذا بلغت الزوجة عن زنا الزوج وجب إيقاف دعواه عليها أن يفصل في دعواها عليه .

#### الزنا يهمل الزوج

وقد جرى البحث فيما إذا كانت الزوجة تنفي من الاعتقاد إذا كانت قد زنت بعلم زوجها ورضاه . وقد تناهت في ذلك أحكام المحاكم الفرنسية ، فيها ما لا يوافق على إبطال حق الزوج في الشكوى ، وإنما يتخذ من رضاه طوقا مخففا للعقوبة ، ومنها ما يرى عدم جواز محاكمة الزوجة في هذه الحالة . وأما الشراح فأكثروا يوافق

على رأى الأول . وأما فى مصر فالحكمة الموسكى الجزئية حكم قضت فيه بأن  
لاعقاب على المرأة الزانية إذا كانت قد زنت بتواطؤ زوجها ورضاه ، ولو شكها  
فيا بعد . وقد جله فى هذا الحكم أنه إذا تبين أن الزوجة ارتكبت الزنا ولم يعلم زوجها  
ورضاه وأنه بلغ ضدها لامن باب الغيرة على عرضه أو الاهتلم بشرفه بل انتقاما  
منها لامتاعها خلافا للمادة من اعطائه ماطلبه من النقود ، ولوحظ أن مفهوم  
المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ من قانون العقوبات يقضى بأن جنحة الزنا لا تعتبر فى الحقيقة  
إلا فى حق الزوج المثلوم شرفه كانت النتيجة المقبولة عقلا وعدلا أنه لاعقاب على  
هذه التهمة مادامت حاصلة بتواطؤ الزوج .

أما الزوج الزانى فلا يجوز له أن يدفع شكوى الزوجة بأنها قد سبقته إلى الزنا ،  
وبأن ذلك يسقط حقها فى التبليغ قياسا على المادة ٢٧٢ .

ولكن قضى أنه فى حالة ارتكاب الزوج لجرمة الزنا المنصوص عنه بالمادة ٢٧٧  
يكون لمساحة الزوجة وتنازلها عن طلب عاكمة زوجها نفس الأثر المنصوص عنه  
بالمادة ٢٣٥ عقوبات فى حالة ما إذا كانت الزوجة هى التى ارتكبت الجريمة فإذا  
سامحت الزوجة زوجها الزانى حسب ما هو وارد فى المادة ٢٧٧ وجب إيقاف  
اجراءات المحاكمة والحكم ببراءته .

المكتبة الجنسية تصدر كاعداد شهرية متتازة من مجلة المجلات فى أول كل شهر  
العدد ٦٩٦ فى ٣ مايو سنة ١٩٤٧ لصاحبها ومحررها الأستاذ فائق النجوى المحامى  
الإدارة : ٦ شارع سكاكى باشا مصر تليفون ٤٤١٠

## الفصل السادس

### الفعل الفاضح العلني

تنص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات على أن كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً علناً بالحياة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

وليس الغرض من هذه المادة معاقبة الفعل المخجل بالآداب لذاته ، فقد يكون هذا الفعل مباحاً ولا عقاب عليه ، كباشرة الزوج زوجته ، وإنما الغرض صيانة الجمهور من أن يقع نظره على فعل مغاير للآداب العامة ، تقتضي الأخلاق والحياة العام التستر عند ارتكابه ، سواء أكان الفعل في ذاته مشروعاً أم غير مشروع ، معاقباً عليه أم غير معاقب عليه .

ولما كان الحياة العام أمراً اعتبارياً يختلف باختلاف الأوساط ودرجة الحضارة كان للقاضي أن يبحث في كل حالة بحسب ظروفها وملاساتها ليحكم بما إذا كان الفعل المنسوب إلى المتهم يصح أن يعد في الظروف والأوساط التي وقع فيها أمراً مغايراً للحياة أم لا .

#### أركان الجريمة

الجريمة تقوم على امتناع الفعل بالحياة العلنية .

المعروف .. عمل مادي مخجل بالحياة .

الذات .. وتتميز ذات الفعل في العلانية

الآثار .. غشاً لجاني .

١ - الفعل المنادي

لا تقوم الجريمة إلا على فعل منادي يقع من الجاني ويكسر مغايراً للحياة . أي إذا كان نوع ذلك الفعل رتد وصفت عنكم أنتهض لفعل الفاضح بأنه الفعل المخجل بالحياة .

الذى يחדش لدى المجنى عليه حياة العين والادب .

ويدخل في الفعل المادى الاشارات المفارقة للحياة ، ولكن لا يدخل فيه مجرد الأتوال والألفاظ مهما كانت بذية ، بل يجب أن يتعدى الفعل القاضح حد الكلام ويقترن بفعل مادى .

ولا يدخل فيه كذلك المحررات ولا الرسوم ولا المناظر المخلة بالآداب العامة بل تعد هذه كلها جرائم من نوع آخر يعاقب عليه القانون بالمادة ١٧١ فى باب الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها . وقد نصت المادتان ١٧١ و ١٧٨ على عقاب من يهتك حرمة العادات أو حسن الأخلاق بالقول أو الصياح أو الكتابة الخ . بالحبس إلى سنة وغرامة تراوح بين ٢٠ جنيا و مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وقد يكون الفعل القاضح واقعا على شخص معين ، فإذا لم يكن داخل فى صورة من صور الجرائم الأخرى التى يعاقب عليها القانون ، كالاغتصاب أو الزنا ولم يبلغ من الفحش الحد الذى يوجب اعتباره ذلك عرض . وجبت معاقبته بالمادة ٢٧٨ إذا وقع فى العلانية ، كما إذا فعل شخص امرأة عالا على غير إرادتها ، أو ضمها إلى صدره ، أو وضع يده على خصرها .

وقد يكون الفعل واقعا على شخص معين ، ولكن لا يعاقب عليه القانون فى ذاته ، لحصوله برضا الطرفين فى الأحوال التى يرفع فيها الرضا المسؤولية الجنائية ، أو لأنه ما يشبه . كمواصلة الزوج زوجه ، ومع ذلك يعاقب عليه بمقتضى المادة ٧٨ إذا ارتكب .

وقد لا يكون الفعل واقعا على شخص معين ، ولكنه يخل بالحياة العام لارتكابه فى العلانية ، كمن يكشف سوته فى الطريق ، أو يثى عارى الجسم بين الناس . على أن من هذه الأفعال ما قد يعتبر مخالفة بسيطة يعاقب عليه بالمادة ٣٨٥ مقترنة أولى عقوبات . ونصها كالآتى :

• يجازى زانية لا تتجاوز حبسها ممررد أو بالحبس مدة لا تزيد عن الأسبوع .

أولاً - من أغسل في المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجه في طريق  
عموى وهو بهذه الحالة .

ثانياً - من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية .  
ثالثاً - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو  
يمرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال . فان كان الممرض المذكور لم يبلغ  
اثنى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في المادة المذكورة .  
وقد قضت محكمة النقض في ٨ أبريل سنة ١٩٢٩ بأن القانون يعاقب على كل فعل  
فاضح بخلاف الحياء . وتقدير الأفعال التي من هذا القبيل يختلف باختلاف الأوساط  
والبيئات واستعداد عاطفة الحياء عند أهلها للتأثير . ويعتبر فعلاً بخلاف الحياء قيام المرأة  
الراقصة في محل عموى بالرقص الخليع وتعرض الراقصة نفسها للأبصار بدون  
مقتضى بما تأتيه من الحركات البدنية التي تثير فكرة التمازج الجنسي ولو عند بعض  
الحاضرين كترقيص البطن بشكل خاص مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم ،  
وهذا الفعل يقع تحت نص المادة ٢٧٨ والمواد ١٥ مكررة و ٢٧ و ٣٩ مكررة  
من لائحة المحلات العمومية .

وقد نصت المواد التي أشار إليها هذا الحكم على ما يأتي :

م ١٥ - مكررة أولى ( مضافة بقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٢ ) تمنع في المحلات  
العمومية جميع الملامح والمناظر المغيرة لحسن الأخلاق وكذلك الاجتماعات المنافية  
للآداب أو الأمن العام . وإذا وقعت مخالفة لأحكام هذه المادة فانه يجوز عند  
اللزوم أن يتولى أحد ضباط البوليس اخلاء المحل واقفاله قبل الميعاد المقرر قانوناً  
ومحرر محضر بوقائع الحادثة . وأحكام هذه المادة لا تمنع الأشخاص الساكنين في  
المحلات العمومية أو المسافرين النازلين في المحلات المعدة لإيواء الجمهور كالقنادق  
والنزل ( البنسيونات ) الخ من الدخول فيها والخروج منها .

م ٢٧ - ( معدلة بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٠ ) كل مخالفة لأحكام هذا الأمر  
يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش . وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى فهـ

ظرف ستة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . . .

م ٢٩ - (مكررة مضافة بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢) - إذا وقعت مخالفة لأحكام المادة ١٥ (مكررة) جاز للقاضي عند توقيع العقاب الحكم باقتال المخل لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

#### ٢ - العلانية

العلانية هي الركن المميز لهذه الجريمة ، إذ ليس الفعل في ذاته هو الذى يعاقب عليه القانون كما تقدم ، بل ما يترتب عليه من الاخلال بالحياة العام . فإذا كان الفعل معاقباً عليه لذاته لدخوله في حكم مادة من المواد الأخرى ، فلا مانع من محاكمة الشخص بمقتضى مادة الفعل الفاضح والمادة الأخرى ، مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى ، والحكم بالعقوبة الأشد . حيث يقرر أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

ويعتبر الفعل الفاضح علنياً متى رآه أو أمكن أن يراه أناس يمكن أن يبخش هذا الفعل حياتهم أو احساسهم الأدبي . والعلانية المقصودة في هذه المادة هي العلانية بكل أنواعها ، سواء أكانت ناتجة عن المكان الذى ارتكب فيه الفعل ، أم عن الظروف التى أحاطت به وقت ارتكابه .

ولا يشترط وقوع أعين الناس فعلاً على العمل المخل بالحياة ، بل يكفي أن يكون من الممكن رؤيته ولو بمحض المصادفة ، فيعاقب بمقتضى المادة ٢٧٨ كل من عرض نفسه لأنظار الناس أثناء ارتكابه فعلاً مغايراً للأداب ، سواء أوقع منه ذلك في مكان عمومي أم في مكان خصوصي ، متى كان في استطاعة الجمهور أن يطلع على مايقع فيه .

على أن لصفة المكان أهمية خاصة فيما يتعلق بهذه الجريمة ، ولذلك يحسن التمييز بين الفعل الفاضح الذى يرتكب في مكان عمومي ، والفعل الفاضح الذى يرتكب هنا في مكان خصوصي .

## (١) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي

تتوفر العلانية في الفعل الفاضح متى ارتكب في مكان عمومي ولو لم يره أحد في الواقع إذ يكفي في هذه الحالة احتمال رؤيته ، لأن العلانية مفترضة في المكان العمومي في كل الأحوال . والمكان العمومي هو المكان المقترح للجمهور ، أو الذي يمكن أن يدخله الجمهور بحانا أو مقابل أجر أو بشروط معينة ، وبستوى في ذلك أن يكون المكان عموميا بطبيعته أو بالتخصيص أو بالمصادفة .

فيا يتعلق بالإماكن العمومية بطبيعتها . كالمطرق العمومية والسكك الزراعية والميادين والمتزهات العامة ، تكون العلانية مسندة من طبيعة المكان ، فمن يرتكب فعلا فاضحا في مكان من هذا القيل يعد مرتكباً له علناً ، ويماقب بالمادة ٢٧٨ ولو لم يره أحد بالفعل ، بل ولو ارتكبه في الظلام أو اتحنى ناحية من جوانب الطريق ليختبئ فيها أثناء ارتكابه .

ويعطى حكم الإماكن العمومية بطبيعتها الإماكن الواقعة على جوانب الطرق العمومية الممرضة لانظار الجمهور ولو لم تكن هي في ذاتها أماكن عمومية ، كالبناتين ، والحدائق ، والحقول المكشوفة المجاورة للطريق العمومي . فمن يرتكب في أحد هذه الإماكن فعلا فاضحا عد مرتكباً له علناً ، متى كان في استطاعة من يمر بالطريق العام مشاهدته .

وأما الإماكن التسمية بالتخصيص ، وهي التي يسمح للجمهور بدخولها في أوقات معينة أو بشروط معينة بحانا أو مقابل أجر ، كالساح والمساجد ، والكائنات ، والمكاتب العمومية . والقهاوي وجلسات المحاكم ، ودواوين الحكومات أذنهما التي يباح للجمهور دخولها بلا استئذان . . . الخ . فاعتبر عمومية في . . . وقات التي تكون فيها مفتوحة للجمهور . فإذا ارتكب شخص فيها فعلا فاضحا في ذلك الوقت عد مرتكباً له علناً ، سواء أراه أحد أم لم يره . أما في غير هذه الأوقات فلا يعتبر المكان عموميا ، لكن يكون الفعل الفاضح الذي يرتكب فيه علنيا متى أسكن أن يراه أحد الناس بسبب عدم احتياط الماعا .

يمكن احتمال دخول أحد الثامن وإطلاعه على الفعل ، ولو كان هذا الاحتمال قاصرا على طائفة معينة من الافراد فمن لهم حق الدخول دون سواهم .

وأما الأماكن العمومية بالمصادقة ، وهي التي تكون بحكم الأصل خصوصية وقاصرة على أفراد أو طوائف معينة ، ولكنها تكتسب العلانية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيها بطريق المصادقة والاتفاق ، كالمدارس والسجون والنوادي ، فهذه تكون العلانية متوفرة فيها حتما في وقت اجتماع الجمهور ، فإذا ارتكب فيها فعل قاضح في هذا الظرف فهو بلا شك ملحق ولو لم يره أحد ، لأن صفة المكان تقلب في هذه الحالة . ولكن العلانية لا تقتصر في الفعل القاضح على هذه الحالة ، بل تعتبر متوفرة ولو لم يوجد ذلك الجمهور ، بقى رأى الفعل أحد من نفس أصحاب المكان أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احياط الفاعل . وقد حكم بأن الفعل المخل بالحياء إذا ارتكب داخل سجن يعاقب عليه بالتطبيق على المادة ٢٧٨ باعتبار أنه فعل قاضح عني ، وذلك إذا شاهده عدة أشخاص . أو كان يمكنهم مشاهدته إذا كانوا مستيقظين . وقد جاء أن مالك شخص ضوؤه لآسنر أمر في حد ذاته قاضح ومخل بالحياء . بالآداب وإذا ارتفع سر مسجون على سجون آخر وهما راقدان في اودة به عترة مسجونين ، فإن المسجون في حد ذاته محل عومي لانه إذا كان غائبا لشروط مخصوصة خاصة بإدارته رفقاءه وبضبط المحبوسين به فإنه أيضا معد لدخول وخروج كثير من الموظفين ويدخل به بعض الناس للزيارة . وشرط الإدخال في الدخول لا يمنع عفت العموية أو صرف به . مع ذلك فوجود سرقة سرقة من روكب - ب - أو من روكب - ب - ك - لا ينافي ما يتبع به من امور تخل بالحياء والآداب . ويستوى أيضا نرم الأشخاص الذين ينظمهم كمن العلانية تعبر بصفة المخل وبأماكن الموجودين فيه رؤية ما يصل به .

وجاء في قرار آخر لقاضي الإحالة في سنة ١٩٠٨ أن يتابع مرور ان علانية  
الفعل الموضح يوجد في عالتين : الأولى — أن يرتكب نسل في محرم عمرى  
والثانية أن تكون في محل خصوصى لمن بجائته يمكن له ان يهدتها . " راجع



يُعتبر ملحقاً بالحلقات العمومية ، ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقتضي بالفعل الفاضح المرتكب فيه لمعرفة ما إذا كان ذلك الفعل حصل علانية من عدمه وقد توسع الشراح واعتبروا أن الفعل يحصل علناً إذا ارتكب في محل أمام جملة أشخاص حضروه عرضاً ، فوجود جملة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه تجمله علنياً ، ولا فرق بين أن يكون الموجودون مستيقظين أو نائمين وقتها مادام أنه كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه .

ومن قبيل الأماكن العمومية بالمصادقة العريبات العمومية أثناء سيرها في الطريق وهربات الترام ، وعربات السكة الحديدية أثناء سير القطار . فكلها تعتبر أماكن عمومية متى كانت تقل بعض أفراد الجمهور ، وتعتبر العلانية متوفرة فيها بحكم هذه الصفة . ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فيما يتعلق بجرمة الفعل الفاضح ، فإن العلانية تعتبر متوفرة ولو لم يوجد الجمهور ، أو ولو كانت العربة واقفة في موقف العريبات أو في المحطات ، مادام في الامكان أن يطلع أحد الناس على ما يقع فيها من الأفعال الخلة بالحياة بسبب مجاورتها للطريق العام ، أو بسبب عدم احتياط الفاعل .

وكذلك الحوانيت والمحازن قد تصبح أمكنة عمومية بالمصادقة إذا اجتمع فيها جمع من الناس ، وعندئذ تتوفر فيها العلانية اطلاقاً ، أي سواء شاهد أحد الفعل أو لم يشاهده . كما أن العلانية فيما يتعلق بالفعل الفاضح قد تتوفر أيضاً متى كان الحانوت أو المخزن يطل على مكار عمومي كطريق ، بحيث يستطيع السائر فيه أن يرى ما يقع في ذلك الحانوت ، أو إذا كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع بداخله بسبب عدم احتياط الفاعل ، ولو لم يكن الحانوت في ذاته مجاوراً لطريق عمومي .

#### ( ب ) - الفعل الفاضح في مكان خصوصي

ليست عمومية المكان شرطاً في توفر ركن العلانية في الفعل الفاضح ، بل قد توجد العلانية ولو ارتكب الفعل في مكان خصوصي . كنزل أو غرفة خصوصية أو حانوت الخ . متى كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع فيه . وهذه الأماكن يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

الأول - أما كن معرضة لنظر الجمهور بحيث يستطيع كل من كان في الطريق العام أن يشاهد ما يقع فيها .  
الثاني - أما كن لا يستطيع من كان خارجا عنها أن يشاهد ما يقع فيها إلا من مكان خصوصي آخر .

الثالث - أما كن مغلقة لا يستطيع الخارج عنها أن يشاهد ما يجري فيها .  
أما النوع الأول محكمه حكم الأماكن المكشوفة المجاورة للطريق العام ، وتعتبر العلانية فيها متوفرة حتما . فمن يرتكب فعلا قاصحا في مكان خصوصي ذي نافذة تطل على الطريق العمومي ، بحيث يستطيع كل سائر في الطريق أن يشاهد ما يجري في ذلك المكان ، يعتبر مرتكبا لفعل قاضح على ولو لم يره أحد بالفعل . لكن يشترط أن تكون النافذة مفتوحة ، فإذا كانت مغلقة أو كان على النافذة استار تحجب ما بداخلها عن انظار الجمهور ، فالعلانية منعدمة . ويعتبر الظلام في هذه الحالة حائلا دون العلانية ، ولو كانت النوافذ مفتوحة ، بشرط أن يكون الظلام حالكا .

أما النوع الثاني فتتوفر فيه العلانية إذا ارتكب الفعل القاضح في جزء من المكان مشترك بين عدة سكان ، كالسالم المشتركة في منزل تسكنه عدة عائلات ، وكفناء الدار ، والحديقة المشتركة . ويمكن في هذه الحالة احتمال رؤية الفعل القاضح ، لأن صفة المكان الذي وقع فيه الفعل تجعل ذلك الفعل عرضة لأنظار سائر السكان ومن يحتمل أن يطرق ذلك المكان من الأجانِب . وكذلك حكم الفعل القاضح الذي يرتكب في غرفة ذات نوافذ مفتوحة تطل على السالم أو الحوش أو الحديقة . يستطيع من كان بأحد هذه المساكن أن يراه من مكان - بمكان - خصوصي آخر مقابل لهذه النوافذ ، أن يشاهد ما يجري في داخل الغرفة .

وقد يفتى السماع في مثل هذه الأحوال عن المشاهدة ، متى كان كافيا للدلالة على الفعل القاضح ، وكان فيه ما يندش إحساس السامع .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية سنة ١٩٢٨ أ، العلانية في جريمة الفعل القاضح لا تستلزم نيا رؤية الناس للفعل بمجرد احتمال الرؤية أو السماع يكفي

للدلالة على العلانية في الفعل الفاضح إذا أمكن سماع الحركات التي تدل عليه .  
وأما النوع الثالث فالأصل فيه عدم توفر العلانية ، لأن إغلاق المكان يحول دون مشاهدة مايقع فيه ، بشرط أن يكون الفاعل قد احتاط للاسراع الاحتياط الكافي حتى لا يستطيع من في الخارج أن يشاهد مايجرى ولو من طريق المصادفة . أما إذا أهمل في ذلك ، كأن يكون قد أغلق الباب ولكنه لم يحكم أقفاله ، فانه يؤخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات اذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهده ولو كان دخوله بطريق المصادفة . ولا يرفع عنه المسؤولية أن يكون قد احتاط ببعض الاحتياط ، متى تبين أن هذا الاحتياط لم يكن كافياً في تلك الظروف . أما اذا كان قد اتخذ كل الاحتياط اللازم ، فتعتبر العلانية منعدمة ، ولا يسأل الفاعل بعد هذا عن الحوادث الفجائية التي قد يترتب عليها كشف أمره رغم إرادته .

هذا إذا لم يكن الفعل الفاضح يجري داخل الأماكن الملحقة على مرأى من الغير أو بحضوره . أما إذا كان ذلك ، فالحكم يختلف بحسب ما اذا كان الحاضرون قد حضروا بحض رغبتهم واختيارهم لمشاهدة الفعل الفاضح أو الاشتراك فيه أم لا . ففي الحالة الأولى لا تعتبر العلانية متوفرة مهما كان عدد الحاضرين ؛ لأنهم جميعاً شركاء في الإخلال بالحياء . وأما في الحالة الثانية فتعتبر العلانية متوفرة متى شاهد أحد الحاضرين الفعل الفاضح أو أحس بوقوع فعل منافي بالحياء . ويمكن في هذه الحالة لتوفر العلانية حضور شخص واحد ولو كان صغيراً ؛ متى كان في استطاعته ادراك طبيعة الفعل .

ويأخذ حكم الأماكن الخصوصية المحض الأماكن الخصوصية الملحقة بالأماكن العمومية بالتخصيص ؛ كغرف المداولات في المحاكم . ومكاتب الموظفين في الدواوين ومطابخ المطاعم ؛ والحجر الخاصة بأصحاب القهوى والفنادق أو المراسم والفرف المحجوزة في القهوى والحمامات والمطاعم . غير أنه في هذه الأحوال كلها يكون مجرد احتمال المشاهدة كافياً لتوفر العلانية فيما يقع فيها من الأفعال المخلة بالحياء ؛ ولا تشترط المشاهدة الفعلية ، لأن هذه الأماكن أكثر تعرضاً للانظار

من الأماكن الخصوصية المحض .

### ٣ - خطأ الجنائي

لم تنفخ المحاكم الفرنسية على مبدأ واحد فيما يتعلق بالركن الأدنى لجريمة الفعل الفاضح العلني ، فقد اشترطت محكمة النقض في بعض أحكامها وجوب توفر القصد الجنائي ، بأن يكون الجنائي قد قصد الاخلال بالحياء العام ، وفي أحكام أخرى عاقبت على مجرد الخطأ والاهمال وعدم الاحتياط في الاستتار .

وليس الشراح بأكثر اتفاقاً في هذه المسئلة فيرى البعض أن الجريمة يجب أن تتوفر فيها القصد الجنائي وأن يكون موجهاً الى الاخلال بالحياء العام . ويرى البعض الآخر وجوب القصد الجنائي أيضاً ، إلا أنه يكفي عنده أن يعتمد مرتكب الفعل الخل بالحياء تعريض نفسه للانظار بنير مقتضى ، ولو لم يكن في فعله ما يدل على قصد الاستتار بالآداب العامة . ويذهب البعض الثالث الى أبعد من هذا ، ويقول أن الجريمة يكفي فيها الخطأ والاهمال ، ويرى وجوب معاقبة الفاعل ولو ثبت أنه لم يكن يقصد التظاهر بالفحشاء ، ولم يكن يعتقد أن في الاستطاعة رؤيته ، وبذلك تمكن معاقبة مرتكب الفعل الفاضح في مكان خصوصي اذا لم يتخذ الاحتياطات الكافية للاستتار .

والخطأ اقل مما يمكن اشتراطه في هذه الحالة ؛ فاذا انعدم الخطأ أيضاً فلا على العقاب . فن قام بكل الاحتياطات اللازمة لستر عمله عن انظار الناس ؛ فلا محل لمؤاخذته على انفضاح فعله ، اذا كانت ابصار الناس لا تدركه الا من طريق التجسس وحب الاستطلاع

وقد حكم في مصر في سنة ١٩٢٣ بأن القصد الجنائي ليس من الأركان المكونة لجريمة الفعل الفاضح العلني . فلا يعني من العقاب من أقام الدليل على أنه ما كان يعتقد أنه يرى وهو على هذه الحالة . ويكفي أن يكون هناك افعال أو عدم تبصر أو عدم احتياط من جانب الجاني . وقد ذكرت المحكمة في حكمها ان محكمة النقض الفرنسية كانت تعتبر أولاً أن جريمة الفعل الفاضح العلني من الجرائم المقصودة ،

ثم عدلت ثانية وقررت - وقرر معها الشراح - أن القصد الجمائى ليس من الأركان  
المكونة لهذه الجريمة وأن الغرض من المادة هو حماية الآداب وعاربة الرذيلة سواء  
أحصلت عن عمد أو كانت نتيجة عدم الحيلة وعدم التبصر . فجرد الاهتمام يكفى  
لتطبيق المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات .

### عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز  
خمسين جنبا .

## الانحراف الجنسى

أوفى ما كتب عن الشذوذ الجنسى والأمراض التناسلية والنفسية . مؤلفه  
الدكتور أوجست فوريل وقد ترجمه حضرة الدكتور صبرى جرجس  
طبيب مستشفى الأمراض العقلية بالقاهرة . ومن فصوله :  
الأمراض النفسية المنعكسة - العنة النفسية - البرود التناسلى - الاستمناء  
- مرض السوداء - شذوذ العاطفة التناسلية - الصادية والقسوة الجنسية -  
الماسوشية والخضوع - العرض التناسلى - عشق الجنس - العشق الجنونى -  
الجنون الجنسى - الخمر والمخدرات وتأثيرها على الجنس الخ . الخ .

ثمن النسخة ٥٠ مليما

تطلب من الإدارة ٦ شارع سكاكى باشا مصر

ومن المكاتب الشهيرة

## الفصل السابع

### الفعل الفاضح غير العلني

تنص المادة ٢٧٩ على أن يعاقب بنفس العقوبة المقررة للفعل الفاضح العلني كل من ارتكب مع امرأة فعلا غخلا بالحياء ولو في غير علانية .

والاصل ألا يعاقب على الفعل الفاضح إلا إذا توفر فيه ركن العلانية ، ولكن الشارع المصرى أضاف هذه المادة إلى قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين بقصد معاقبة كل من يرتكب مع امرأة أمرا غخلا بالحياء ولو في غير علانية فالجريمة المنصوص عليها في هذه المادة جريمة قائمة بذاتها ، لا تشترك مع جريمة الفعل الفاضح العلني في شيء ، وإن اشبهتها في الركن المادى من بعض الوجوه .

ويجب لتحديد مدلول هذه المادة ملاحظة عدم تعارض حكمها مع أحكام المواد الأخرى الواردة في هذا الباب . والواقع أن هذه الجريمة أشبه بجريمة هناك العرض منها بجريمة الفعل الفاضح العلني ، لأن الذى أراد الشارع العقاب عليه في الفعل الفاضح العلني إنما هو التظاهر بالفحشاء ، إذ قد يكون الفعل في ذاته مباحا إذا وقع في غير غير علانية كما تقدم ، فإذا انعدمت العلانية أيضا فلا محل للعقاب مطلقا . أما في هذه المادة فالقانون يعاقب على الفعل ذاته ، ولو ارتكب في غير علانية ، فلم يبق إلا أن تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ صورة مخففة من جريمة هناك العرض المنصوص عليها في المادتين ٢٦٧ و ٢٦٨ مع تخصيص حكمها بالأفعال المخلة بالأداب التي ترتكب على النساء خاصة ، كما هو ظاهر من صريح نص المادة .

وعلى ذلك نانه يدخل في حكم المادة ٢٧٩ الأفعال المادية التي ترتكب على جسم امرأة ، ولكنها لا تبلغ من الفحش درجة تدخلها في عداد جرائم هناك العرض ،

كتفيل امرأة بنير رضاها ، أو ضمها أو وضع اليد على خصرها الخ .  
ويجب أن يدخل أيضا في حكم المادة المذكورة الأفعال التي لا تقع على جسم المرأة مباشرة ، ولكنها ترتكب في حضورها وتكون مغايرة للحياء والآداب ، كالافعال والاشارات التي تدخل في حكم المادة ٢٧٩ إذا هي ارتكبت علانية . فنكشف سوائه بمحضرة امرأة أو أشار إليها اشارات غشجة يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٩ ولو وقع ذلك منه في غير علانية .

وفي تعليقات الحفانية على هذه المادة أنه يعاقب أيضا بمقتضاها من يدخل في جزء مخصص للحريم في منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها ، ولكن الأستاذ أحمد أمين بك يرى أن هذا الحكم يجب ألا يؤخذ على إطلاقه ، إذ من المقرر أن ألقاظ الفحش مجردة عن كل فعل مادي لا يصح أن يعاقب عليها بأحكام هذا الباب .

وقد قررت محكمة أسوان الجزئية بحكمها الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩١٣ ، أنه إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمراً منافيا للآداب . فلا يعتبر مرتكباً أمراً غشجاً بالحياء بالمعنى الوارد في المادة ٢٧٩ ، إذ أن هذه المادة مثل المادة ٢٧٨ لا تنطبق إلا في حالة ما إذا تعدى الفعل الفاضح حد الكلام واقرن بفعل مادي .

وكان أخرى بالشارع أن يستعمل كلمة أتى بدلا من كلمة د امرأة . .  
على أن لفظ امرأة الوارد بالمادة ٢٧٩ تفظ عام ، فيشمل كل أتى سواء كانت بالغة أو غير بالغة . ولكن يشترط في حالة الصغيرة أن تكون ممن يدركن طبيعة الفعل ، حتى يمكن القول بأن أنجائى أخل بحياتها ، وإلا فلا عقاب ، مالم يكن الفعل في ذاته بالغا من الفحش درجة تدخله في عداد جرائمهك العرض ، فتطبق المادة ٢٦٨ وقد جرى البحث فيها إذا كان الشارع قد أراد بالمادة ٢٧٩ معاقبة كل فعل غشج بالحياء يرتكب مع امرأة أو بمحضرتها ولو كان رضاها ؟ يقول الأستاذ أحمد أمين بك أنه لا يمكن القول بذلك ، وإلا لتعارضت أحكام هذه المادة مع أحكام المواد الأخرى

الواردة في هذا الباب . وعلى ذلك يجب الرجوع هنا إلى التقسيم الذي قرره الشارع فيما يتعلق بجريمة متك العرض . فإذا كانت المرأة قد بلغت سن الثامنة عشرة أو جاوزتها ، فلا عقاب على الفعل الفاضح الذي يرتكب معها أو في حضرتهما إلا إذا كان قد وقع بغير رضاها ، وإذا كانت لم تبلغ الثامنة عشرة وجب العقاب على الفعل في كل الأحوال ، إذ لا عبرة بالرضا مع صغر السن .

وعلى ذلك تكون الجريمة المتصوص عليها في المادة ٢٧٩ مكونة من ثلاثة أركان وهي :

- ١ — فعل مادي غخل بالحياة يقع مع امرأة .
- ٢ — أن يكون هذا الفعل بغير رضاها .
- ٣ — القصد الجنائي ، ويعتبر هذا القصد متوفراً متى ارتكب الجاني الفعل علماً بأنه غخل بالحياة .

وقد حكم في مصر بأن هذه الجريمة تتوفر متى صدرت من المتهم اشارة أو حركة أو عمل مادي ما يعتبر مخالفاً للآداب وواقفاً على المجنى عليها مباشرة ولا يصل إلى درجة اعتباره متكالعرض . وإن دخول المتهم إلى فراش الزوجة وتومه بجوار المجنى عليها واقترا به منها يكون جريمة الفعل الفاضح مع أتى . وأن حل لباس امرأة ورفع ملابسها ليلاً وفي لظالة بدون اكراه يعتبر من الوقائع التي تدخل تحت نص المادة ٢٧٩ ، وإنه يشترط في جريمة الفعل الفاضح مع أتى أن يكون مقصوداً به الإخلال بالحياة العام . فليس ذراع سيدة أثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصوداً به التحكك بها إخلالاً بالحياة . وقد يكون حصوله عرضاً ومن غير قصد . فإذا صدر حكم بالادانة ولم يبين الواقعة أو القرينة التي استنتج منها وقوع الفعل بقصد الإخلال بالحياة كان ناقصاً نقصاً جوهرياً موجياً لنقضه .



## الفصل الثامن

### الاجهاض

نص قانون العقوبات المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧ على الاجهاض فى المواد من ٢٦٠ الى ٢٦٤ وهو يعاقب فيها كل من تدخل فى الاجهاض . الأم إذا رضيت به . ومن بدلها عليه أو يجبره لها أو يعاونها فيه سواء كان ذلك برضاها أو بغير رضاها وسواء كان طبييا أو غير طيب . وجريمة الاجهاض فى القانون المصرى جنة أصلا ولكنها تنقلب إلى جناية إذا كان الاسقاط بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء أو إذا كان المسقط طبييا أو فى حكم طيب .

ولأجل أن تقوم جريمة الاجهاض فانه يجب أن تتوفر ثلاثة شروط . الأول . أن يكون هناك حمل . والثانى استعمال وسيلة تؤدى إلى الاجهاض . والثالث توفر القصد الجنائى بتعمد الاجهاض .

#### ١ - شرط الحمل

يجب أن يكون هناك حمل . فالقانون المصرى لا يعاقب على منع الحمل قبل حدوثه بوصف الدواء أو لبس الكياس أو الحواجز وصائر الوسائل المعتادة لذلك ويترتب على شرط وجود الحمل لأجل قيام جريمة الإجهاض أنه لا توجد أية مسؤولية إذا اعتقد الطبيب أن المرأة حامل وحاول أن يجهضها ثم تبين أنها غير حامل . ومسألة الحمل هى مسألة طبية يحتمل أن يترك تقديرها إلى الأطباء .

ولا يفرق القانون المصرى كذلك بين الحمل الحاصل عن علاقة شرعية أو عن علاقة غير شرعية . ولو كان ذلك برضاء المرأة أو بغير رضاء على الإطلاق . فلا فرق بين زوجة تحمل من زوجها وبين فتاة تحمل سفاحا ولو كانت ضحية التفرير والخداع والوعود الكاذبة بل وضحية اغتصاب اجرامى ولو من شخص من عارمها . فقتل هذه الفتاة تجرد نفسها مرغمة بحكم القانون على أن تحمل ثمرة الجريمة

في أحشائها الى أن تم شهورها . وفي ذلك كثير من الاعنات والارهاق بغير حق .  
ولكن الثيباء كثيراً ما تصلح من حرج التشريع فلا تقدم الدعوى الى المحكمة في مثل  
هذه الأحوال بل تحفظها ( لعلم الآمية ) وذلك فضلاً عما للقاضي من سلطة واسعة  
في تقدير العقوبة . وطبيعى أنه يستعمل الرأفة في هذه الأحوال .

## ٢ - الفعل المادى

يجب أن يستعمل الجاني وسيلة تؤدي الى الاجهاض أو أن يدل على هذه الوسيلة  
بحيث تؤدي الى الاجهاض .

ولم يعرف القانون المصرى الاجهاض شأنه في ذلك شأن القانون الفرنسى .  
ولذلك يجب أن تعطى كلمة الاجهاض المعنى الذى اصطلح عليه علماء القانون والقضاء  
وهو الاخراج العمدى لمنتجات الحمل قبل الآوان .

ولاعبرة بالوسيلة التى تستخدم لهذا الاخراج . وقد نصت المادة ٢٦٢ على  
« الدواء » ثم أعقبت ذلك بكلمة « وسيلة » وهى كلمة واسعة الدلالة تشمل كل  
ما يمكن أن يجرى لفرض الاجهاض سواء وقع ذلك على الجسم عموماً أو على  
أعضاء التناسل نفسها من تدليك أو حمامات ساخنة أو ادخال مادة أو شيء ما في  
الرحم . وكلمة وسيلة لا تقتصر على الوسائل المادية بل تشمل أيضاً الوسائل النفسية .  
فمن يجهض امرأة بالتأثير النفساني يعد مرتكباً لجريمة الاجهاض مادامت هذه  
الوسيلة تؤدي الى الاجهاض .

ولا يشترط أن يقدم الجاني الدواء الذى يؤدي الى الاجهاض بنفسه أو أن  
يجرى وسيلة الاجهاض هو ذاته . بل يكفي أن يدل على الدواء أو على الوسيلة .  
فالطبيب الذى يعطى تذكرة دواء يجهض أو يصف التدليك أو الحمامات الساخنة  
يعتبر مرتكباً لجريمة الاجهاض .

ولكن يجب أن يؤدي الدواء أو الوسيلة في تمام الاجهاض وذلك بصريح نص  
المادة ٢٦٤ التى تقرر ان لا عقاب على الشروع في الاسقاط . وقد جلت هذه  
المادة استثناء من القاعدة العامة التى تترتبها المادة ٤٦ من قانون العقوبات من

المقاومة على الشروع في الجنائيات . والاجهاض جناية بالنسبة للطبيب والجراح والصيدلي والقابلة . ولو أنه لا أهمية لهذا النص لغير هؤلاء لأن الجريمة بالنسبة لهم جنة ولا عقاب على المشروع في الجنح بغير نص .

ولكن ذلك لا يبنى أنه اذا ترتب على محاولة الاجهاض أى اصابة بالحامل فان الجاني يسأل جنائيا عن هذه الاصابة .

### ٣ - القصد الجنائي

إن جريمة الاجهاض هى جريمة عمدية . فيجب لتوفرها أن يرتكب الشخص الركن المادى للجريمة وهو يريد تلك النتيجة . أما الاجهاض الحاصل من غير قصد إحداث الاجهاض فلا مسئولية عليه . وعلى ذلك فإذا وصف الطبيب دواء للمرأة للعلاج من مرض آخر ترتب عليه اجهادها فلا مسئولية عليه إلا أن يعد ذلك جريمة جرح أو ضرب خطأ إذا ثبت وجود ذلك الخطأ . لأن الاجهاض يكون عند ذلك حادثا عرضيا وليس نتيجة مقصودة بذاتها .

### عقاب الاجهاض

الاجهاض فى الأصل جنة عقابها الحبس ولكن المادة ٢٦٣ نصت على أنه ينقلب إلى جناية عقابها الاشغال الشاقة إذا كان المجهض طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة . وذلك بسبب السهولة التى تتوفر لمثل هؤلاء فى اجراء الاجهاض فضلا عن دافع الربح غير المشروع ولاشك أنه يرجع اليهم عدد كبير من حوادث الاجهاض ولولا وجودهم قللت نسبتها كثيرا فضلا عن أن مسئولية الطبيب تعتبر أجسم من غيره فى هذا السدد . فإن الدولة لم تمنحه شهادته إلا على شريطة أن يسير طبقا لما تقتضى به القوانين واللوائح وأن لا يستعمل معارفه إلا لقصد الشفاء وهو يخالف ذلك عندما يبطل عمل الطبيعة ويحدث الموت حيث كان يجب أن يقيم الحياة .

ومع اقتصار القانون المصرى على الطوائف الاربعة التى مر ذكرها فان الظرف المشدد يكون قاصرا عليهم . أما من عداهم فان الجريمة تكون بالنسبة لهم جنة عقابها الحبس . وقد كانت المادة ٢٧٧ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ المتقابلة للمادة

٢٦٢ في قانون العقوبات المصري الجديد خالية من ذكر القوايل . ولذلك حكم بان الدابة المسقطه لانتاقب طبقا لهذه المادة لأنها ليست من الاشخاص المذكورين بها . وقد أضاف المشرع كلمة « قابلة » الى المذكورين في المادة حتى يسرى عليهم حكمهم وسد بذلك نقصا كان في حاجة إلى أن يسد فان القوايل بطبيعة مهتنة يلجأ اليهن عادة في حوادث الاجهاض .

ويلاحظ أن عقوبة الجنابة تنطبق على من يشترك في احداث الاجهاض مع الطبيب لو لم يكن طبييا ولا جراحا ولا صيدليا ولا قابلة . ولكن يجب هنا أن يتوفر لدى الشريك العلم بقصد الفاعل وبالصفة الفنية فالظرف المشدد الناجم عن قصد الفاعل لا ينطبق على الشريك إلا إذا كان يعلم بهذا كما أن الظرف المشدد الناجم عن صفة الفاعل ينطبق على شريكه الذي يعلم بهذه الصفة فيعاقب بنفس عقابه . فالمتورع الذي يقدم الاداة التي تستخدم في الاجهاض مع علمه بذلك يعاقب بنفس عقاب الطبيب . وصفة الطبيب أو من في حكمه هي ظرف مشدد يجب أن يذكر في الحكم .

وإذا توفيت المواة في حالة الشروع في اجهاضها فقد اختلف فيما إذا كانت الجرمية تعتبر قتلًا عمدا منطبقا على المادة ٢٢٤ فيكون عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة . أو قتلًا خطأ بالمادة ٢٢٨ فيكون عقابها الحبس أو غرامة إلى مائتي جنيه أو ضربا ولكن غالبية الشراح على اعتبار الواقعة جريمة جرح أو ضرب أو إعطاء مراد ضارة أفضت إلى الموت بدون قصد القتل منطبقا على المادة ٢٣٦ م . قانون العقوبات المصري فيكون عقابها لأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

### الاجهاض الطبي

ولكن لعقاب على الاجهاض الطبي أى الذى يجرى انرض علاجى . اما لانقاذ الام من خطر عنتى كما فى حالات التزيف الرحمى الشديد أو عدوى محتويات الرحم أو قى . مستعصى ناجم عن تسمم نخطر يتطلب مرءة . اخذة الرحم ، و ما

٣٣ التخليص من حالة تهدد حياة الأم إذا استمر الحمل كافي حالات التهاب الكلى المزمن أو مرض القلب والالتهاب الحصى السحائي . وأما لاستئصال ولادة الجنين ولادة طليعة لضيق الحوض أو وجود حالة مرضية به مما لا يستطاع منه توليد المرأة إلا بالعملية القيصرية أى شق البطن .

وقد عنيت بعض الشرائع الأجنبية بالنص على إباحة الاجهاض الطبي . أما غالبية القوانين فلا نص فيها على إباحته . ولكن الضمير الطبي ارتفع عن مستوى النص وأجله في كل حالة تعرض فيها حياة المرأة للخطر . ولا محل للشك في جواز الاجهاض الحاصل من الطبيب لانقاذ المرأة من خطر عقق حال على حياتها استناداً على المادة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات . التي تنص على أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة الحناية إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حوله ولا في قدرته منه . طريقة أخرى ، ولكن يجب أن تثبت حالة الضرورة فعلاً . ولذلك فإن الإحوط للطبيب أن لا يقدم على عملية اجهاض من هذا القبيل إلا بعد الاستشارة وثلاثة

# إذا كنت تريد جسماً جميلاً فتيا

## وشخصية قوية جذابة

## فبادر بطلب التفاصيل مجاناً من

## معهد الجوهري

٦ شارع سكاكيني باشا مصر — تليفون ٤٤١١٠

دروس حصرية لتحسين الصحة وتقوية الجسم وعلاج الأمراض

المزمنة والاضطرابات العصبية والنفسية : النحافة . السمنة

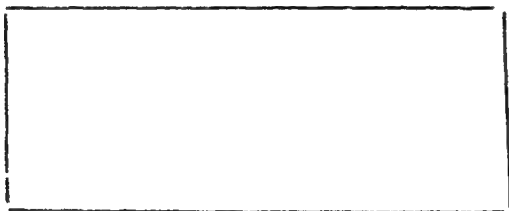
فقر القامة ضعف الأعصاب الأرق . الخوف الوسوسة الخ



# المكتبة الجنسية

## الاشتراكات

اشترك لتضمن الحصول على نسختك  
ترسل الاشتراكات باسم المكتبة الجنسية ٦ شارع سكاكوي، ناشا مصر



التمنحه ٥ فروسته - الطلبة من الباعة في كل مكانه











